



2V.

670

۱۷۹۰
ز



کتابخانه الامام احمد
سیدنا ادریس
عفی عنهما
سیدنا ادریس

من وواع الدیر علی بن
عمر
از ابراهیم حسینی
عم

Süleymaniye Kütüphanesi	
Hasan Kasi P.	
Eski Hattı	440

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه أجمعين
وبعد فمنهجي مع المتقنين والقواعد وجوامع الروايات والفوائد من الأصول كائنه في
الوصول لشرفها بالتمسك بالافان يسر الله تعالى في قريبا الاوان متوكلا
على الربان موحى وعليه التكلان **وبعد** على مقتضى ما بين **المقدمة** في ماهية وموضوع
وغاية **فعلم** الأصول علم يتوصل به إلى استنباط الفقه من أدلة التفصيلية أو علم يبحث
فيه عن احوال الأدلة الاربعة من حيث ايعالها إلى الاحكام وهي الكتب والفتاوى
والاجماع والقياس **واما** شئ من قبلنا وقول الصياني والتمحي والعرف والتأويل
والاستصحاب والعلم بالنظام والافظار والافاد بالاحكام والقواعد ومنه الصياني
ومنهم كبار الشافعيين والاصحاب بالعلم بالاصول والقواعد الكلية ومعلوم
النص وشهادة القلق وكذا الحكم بحال وعموم البلوى ونحوها فاجوبه الى الادلة
ثم ذلك التوصل الى الفقه ان استدلال بالشكل الاول بعظم القواعد الكلية هي
مسائل الاصول الى مستوى سمراته الحصول ليخرج المصطلح الفقهي من القوة الى الفعل
فوالج ما مور لشارع وكل ما مور لشارع واجب فاما مسائل كبرى وان بالقياس
الاستثنائي كانت المسائل هي المقيدة بشرطية نحو كمال ذل القياس على ثبوت
هذا الحكم كان ثابتا لكن المقدم حتى وقد يكون مسائل احوال تلك **المقدمة** **واما**
موضوع فقيل الاول والاجتهاد والتمحيج وقيل الاحكام من حيث ثبوتها بالادلة
وقيل الادلة والاحكام لعل الحق ما ذهب اليه الاممى واختاره المتأخرون من انه
سوال ادلة ثم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن ادلة الدائنة وهي ما يكون عروضا اما
لذاته كالتكلم للانسان او لغيره مطلقا كالتكلم بالحيوان وقيل لغيره كالتكلم بالاشياء
دراك الامور الغريبة او الخارج مساو كالتكلم بالاشياء **واما** العارضة الخارج
الاعم كالحركة للحيوان بالحركة والخارج الاخص كالغنى للانسان بالتجارة والعارض
للخارج المبين كالحركة للحيوان بان رفاعا عرض غريبة ثم البحث عن الاعراض الذاتية
اما كون موضوع المسئلة عين موضوع العلم مطلقا نحو الدليل ثبت الحكم او مقيد
بمعرض ذاتي نحو الدليل الحال بغير الظن **واما** نوع مطلقا نحو الامر بغير الوجوب

علم يمكن تقديره على ان يكون
الى احد من ادراك القواعد
او على ان يكون على علم
بجوهرها وسائر العلوم يخرج
به

وهو المصطلح ان العلم اما هو
او على ان يكون على علم
بجوهرها وسائر العلوم يخرج
به

فاما المقيد والاعم فلا فهم
فقد كان ثبوت العلم على
فوقه من ثبوت العلم على
فوقه من ثبوت العلم على

لما تعدد الموضوعات
التي هي على العلم على
الافول والادنى على العلم على

العلم
المستوفى
المستوفى

او مقيد

او مقيد نحو الامر المقارن بقرينة الاباحة بغيره الاباحة **واما** عرض الدار مطلقا نحو
الخاص بوجوب القطع او مقيد نحو الخاص المؤول بغيره الظن **واما** نوع العرض الذاتي
مطلقا نحو المطلق بوجوب الحكم مطلقا او مقيد نحو المطلق المقارن بما يوجب حمله على
المقيد بوجوب الحكم مقيد افي كل هذه الاقسام الثمانية محمول على الاعراض الذاتية
واما غاية فعرفة احكام الدتوال لينا لسعادة التكرين **الكتاب الاول**
في الادلة وفيه اربعة اركان التكرين الاول في الكتاب وهو العلم المنزل على رسول الله
عليه وسلم المنقول عنه تواترا وله مباحث خاصة به ومباحث مشتركة بينه وبين
الائمة اما الخاصة فاما المنقول بلا تواتر ليس بقران قين مطلقا وقيل في الجواهر لا في
الهيئة والاراء وقيل كلها مستورة عن ابن الجوزي القرة اما متواترة واما مستورة
بان صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية والرسم واما احاد بان صح
سندها وخالف الرسم والعربية او لم يصل حد الاشتراك كقراءة مكسبون على ارفاء خفر
وعباري واما شاذ بان لا يبلغ سندها واما مدرج بان زيد على وجه التفسير كقراءة
ولاح واخت من ام فخر المتواتر ليس له حكم القرآن لكن يجوز بشهور الزيادة على
النص واما الاحاد فقيل يجب به العمل وقيل كالجاء المقطوع بخطا واما المسترك فلا
كتاب اسم للعلم والمص لا اربعة اقسام باعتبار موضوعه ثم بدلالة عليه ثم باعتبار
فيه ثم باعتبار الوقوف بعليه وبعدها امور تشمل الكل معرفة ما قد بها ومعرفة معانيها
ومعرفة تبيينها ومعرفة احكامها الاول باعتبار الوضع للمص وهو خاص ان وضع
لواحد او كثرية محصور وعام ان لغير محصور مستغرقا وجمع ممكن ان لغير مستغرقا
ان لمع كثرية بوضع كثرية اما الخاص من حيث هو موقوف اليقين فلا يحتاج زيادة بيان
لكونه بينا في نفسه قد يفيد الظن بالعروض فادخل فيه الامر والهي والمطلق والقياس
كما ادخل شخصه في كثرية او نوع كرجل ومائة او جنس كانسان **واما** العام من حيث
هو موقوف على القطع ايضا عند من راعا اختصاصه بغير الواحد والقياس ابتداء والظن
عند بعض من راعا شافعي فغير الوجوب لا الغرض فيجوز تخصيصه بهما والتوقف
عند بعض منهم بوسعيدها وثبوت الادنى عند قوم منهم النبلي وهو الواحد والثلاثة
والتوقف فيما دونه فاذا تعارضا وعلم التاريخ يخصص الخاص العام عند المتعارضة ويكون

فاحتمل
الفتنة

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

العلم
المستوفى

في ما يخلف في خطوط العارضات نحو
قال في لائت سوتن رابن الحاجب
والعلم المستوفى
في ما يخلف في خطوط العارضات نحو

قال في لائت سوتن رابن الحاجب
والعلم المستوفى
في ما يخلف في خطوط العارضات نحو

قال في لائت سوتن رابن الحاجب
والعلم المستوفى
في ما يخلف في خطوط العارضات نحو

قال في لائت سوتن رابن الحاجب
والعلم المستوفى
في ما يخلف في خطوط العارضات نحو

قال في لائت سوتن رابن الحاجب
والعلم المستوفى
في ما يخلف في خطوط العارضات نحو

قال في لائت سوتن رابن الحاجب
والعلم المستوفى
في ما يخلف في خطوط العارضات نحو

ظننا في الباقي ونسب هذه الترجمة في قدرتنا ولا علوم من وجه وقطع في الباقي ونسب
 الخاص به ان تقدم الخاص وان لم يعلم فبطل على المعازفة **فهل** العام اما باق على
 عمومته وان قالوا بغيره الى ان قالوا ما من علم الا وقد خص منه البعض نحو والله بكل شئ
 عليم ان الله لا ينظم ان شئنا واجيب بان عموم ما ذكر ليس من الاحكام ويرد بقوله
 حرمت عليكم امرهاكم واما يخص عند العام في الباقي قطعي كما كان ان الخلق من غير مستقل
 كالاستثناء والصفة والشروط والغاية ويدل البعض عند كون المخرج معلوما مستقلا
 بالعقل نحو خالق كل شئ **ومن** تخصيص الصبي المجنون من خطاب الشيخ او بالكلام
 المترجي فان نسخ فان علم المخرج المنسوخ فقطعي في الباقي والا فقي الجميع وظني في الباقي
 ان كلاما مستقلا متصلا ان معلوم المخرج وفي الكل ان لم يعلم او ان حاشوا وتبين
 كل شئ او عرفوا لا ياكل رأيا يقع على المعارف او نوصان بعض الافراد في كل مملوك
 في امر او يادته نحو لا ياكل فأكبره وقيل قطعي ان المخرج معلوما **اما** التخصيص بفعل
 الرسول وسكوته ويقول اصحاب الاجماع وبهذا الصبي فراجع الى الكلام المستقل
 والتخصيص بالنية طعم اذن طعم في قوله ان اكلت ليس يصحح في ظاهر المذهب
 مطلقا وصحح ديانته عند التفسير وقصفا ايضا عند الحصاص وتخصيص العام باسباب
 النزول واسباب الورود ليس يجاوز ثم عند كون ال في ظننا بتخصيص بغير الواحد ولو فظنوا
 وبالفكرس وان لم يجز ابتداء القطعية **فروع** العام السبوق للمخرج او الذم هل هو باق
 على عمومته ولا قيل نعم وقيل لا والاصح نعم ان لم يجز له عام آخر لم يسبق له والا **واعلم**
 ان العام المراد من الخصوص بغير العلم المخصوص لان الاول لا يراد فيه شمول الجميع لان جملة
 تناول اللفظ ولا من جهة الحكم وفي الثاني يراد فيه شمول في اللفظ لان في الحكم ولان الاول
 مجاز اتفاقا والثاني فيه اقوال ولان قرنية الاول تعلية ولا تنفك عن بخلاف الثاني
 ولان الاول يراد فيه الواحد اتفاقا والثاني في خلاف نحو قوله تعالى قال لهم ان اس الآتية
 والقائل هو نعم من مسعود **تم** العام في الباقي مطلقا في عند الجمهور وحقيق عند
 الاكثرين قيل حقيق ان بغيره نقل مطلقا مجازا مستقل من حيث الغرض وحقيق من حيث
 التناول وقيل مجازا ان شرط الاستخفاف في ماهية العام والاحقيقة في منتهى التخصيص
 وسواء عند اكثر جمع يقرب مدلول العام وقيل ثلثة وقيل اثنان وقيل واحد والمخرج واحد

و فیلی بغیرتہ و ندرت ہم

[illegible]

مطلق

مطلقا ان يغير مستقل وثلاثة في الجمع وقيل انما ان كان مستقل وفي المفرد واحد والظاهر
 كالنقد **مسألة** العموم من عوارض الالفاظ على ان يكون حقيقة فبقيل من عوارض المعاني كالتك
 في الاصح وجاز ان بعض وقيل لا **مسألة** الفاظ العموم اما عام بصرفه ومعناه و
 الجمع المعروف باللام والاضافة حيث لا عهد او بعينه فقط وسواء ما يتناول الجميع بشرط
 الاجتماع بحيث لو ثبت الحكم لواحد ثبت له دخول في الجميع كالحط والقوم والجن والانس
 والجميع او يتناول على سبيل الشمول اى مجتمعا او مفردا نحو من دخل هذا الحصن فله كذا
 وعند الشيخين ان ما لم يحدد ولا خاص قيل هو اختيار **ومن** العام انفراد المعروف باللام والاضافة
 حيث لا عهد ايضا الا ان يكون قرينة الجنس وما في معناه كالمجموع الذي يراد به الواحد نحو لا
 استروج النساء **والنكرة** المنفية تنفي اوصافا كافي سياق النهي والاستفهام الانكاري ولشرط
 المنية عند قصد المنع نحو ان شربت خمر فكلنا الا بالجمع نحو ان قلت حريتا فلك كذا او كذا موقوف
 بصرفه عادة لا اجالس الا رجلا عالما قيل هذا عند من لم يشرط في العموم الاستفراق ويوقف
 بما انتظم جمعا من التثنية والاثبات قد نعم ان للامتنان كافي قوله تعالى فيها فاكهة
 ونخل وزعان وبقرية المقام نحو علت نفس في وجه **والعائد** المعروف عين الاول والعائد
 المنكر غير الاول وذلك اصل قد يعدل عنه لما منع في قوله تعالى استأثر الله في الارض آله وانما
 الحكم آله واحد حيث اتى تأنيدها وانما عليك الكتاب باحق مصداقا لما بين يديه من الكتاب
 وهذا كمن اب انزل الى قوله انما انزل الكتاب حيث تغاير تأنيدها اى نكرة نعم بالصفة
وما **من** شرطية او استفهامية بضم لان المؤنث لكن من في العقلاء وما في غيرهم
 وقد يعكس واما الموصولة والموصوف قد نعم وسواء اكثر وقد يخص **والذي** نعم ما **حيث**
واين لتعظيم الامكنة افعلوا المنكرين حيث وجد قوم انما تكونوا ايردكم الموت وسائر
 اسماء شرط والاستفهام كمن وكيف لعموم الازمنة والاحوال وكذا انما وبنما وكيفا
 لكنها مختصة بالفعل **وكل** و**جميع** محكان في عموم مدخولها فكل لاحاطة الافراد **والنكرة**
 ولاحاطة الاهداء في الموقد وقد يكون للافراد ايضا نحو وكلهم آتية وقد يكون للتكثير **وكل**
كل تلي الاسماء وتعمها مبرحا ونعم الافعال ضمنا اى في ضمن تعميم الاسماء **وكلما** بالعكس
 وانكروا **وجميع** للشمول على الاشتمال فلو دخل عشرة معاني جميع من دخل هذا الحصن
 او اولا فلم تغل واحد **والعطف** على العموم يوجب عموم المعطوف خلافا لما في

[illegible]

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

ما وضع الخطاب المشافه فخرها ان س و يا عبادي يوم الموجد فقط والحكم لمن سيجد
بدليل آخر من نص او جماع او قياس خلافا للكتاب ويسمى النبي صلى الله عليه وسلم ولوق
قل خذوا من الدنيا ما يغنيكم ولا تاتوا بها اليه ولا تاتوا به اليه ولا تاتوا به اليه
فان كنت في شك مما انزلنا اليك فاستل الذين يعرفون الكتاب من قبلك اوله اذ هو
التعويض الى الكفار لعل من قوله لن اشرك بوجهن عملك والجمع المذكور السالم نحو المسلمين
ونحو فعلوا انفسهم بالذات لا عند الاختلاف بالانثى قد دخلت في عالمهم والجمع المذكر السالم
يخص بهن البتة خطاب الرسول يوم النشور عفا ونصا الابد ايل وخطبة الواحد لا يعم
الجميع بالصيغة بل بالجر نحو حكى على الواحد حكى على الجماعة او بالقياس والمنكح داخل في عموم
متعلق خطأ خبره او امر او نهيا فلو قال امرأة كل من في السكة فهي فالصحيح طلعت
خلافا للبعض وغير اخرج عدم انطوائه في قوله نسأ المسلمين طولوا في قول الخطبة
بان س والمؤمنين يشمل العبد عند الاكتمال والحق الله عند الرادى ومفهومه ان الله عند
عام فما سوى المنطوق به فالواقع الاذى حرام كالتأنيث ومفهومه ان الله عام ايضاً عند
منية فبدل قوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكوة على عدم زكوة في كل غنم **حكاية**
فقد صلى الله عليه وسلم ان في الفعل المنع عام كونه نكرة في سياق المنفي وان في المنية فالحج
لا يعم الا زمان والاقام كصلي في الكعبة لانه نكرة في الانثى بل هو في معنى المنكح فيتأمل
فان ترجع البعض فذاك والآخرون بعض فبعض في الفرض لا ويرها في الاستقبال والاستدبار
فخلافا لثاني في الفرض للاستدبار بخلاف حكاية فعلا بلفظ ظاهره العموم نحو اني
عن الفرقية كل من خلافا لكثر من لان الاحتياج بالحق لا بالحكاية والعموم في الحكاية لا يفظ
الورود بعد سؤال او حادثة ان لم يكن مستقلاً بان لا يغني شيئاً عن عدمها كعم وبلى
او مستقلاً بان كان معطوفاً في الجواب نحو سري نسبي او كان ظاهراً في الجواب نحو ان تغربت
فكذلك الجواب تعال تغرب مع خلافا لفرقة عملاً بعموم اللفظ فجواب وان كان الظاهر كون
ابتداء كلامه بان يشمل على الزيادة على قدر الجواب فابتداء نحو قوله ان تغربت اليوم فكذلك في الجواب
تعال تغرب مع فيجوز بالتعدي مطلقاً وهذا قيل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
خلافا لثاني في قيل الاصح مومناً ولا خصوص الفرض خلافا لبعضهم في المدح والذم

هذا هو المقصود من قوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكوة على عدم زكوة في كل غنم
فقد صلى الله عليه وسلم ان في الفعل المنع عام كونه نكرة في سياق المنفي وان في المنية فالحج
لا يعم الا زمان والاقام كصلي في الكعبة لانه نكرة في الانثى بل هو في معنى المنكح فيتأمل
فان ترجع البعض فذاك والآخرون بعض فبعض في الفرض لا ويرها في الاستقبال والاستدبار
فخلافا لثاني في الفرض للاستدبار بخلاف حكاية فعلا بلفظ ظاهره العموم نحو اني
عن الفرقية كل من خلافا لكثر من لان الاحتياج بالحق لا بالحكاية والعموم في الحكاية لا يفظ
الورود بعد سؤال او حادثة ان لم يكن مستقلاً بان لا يغني شيئاً عن عدمها كعم وبلى
او مستقلاً بان كان معطوفاً في الجواب نحو سري نسبي او كان ظاهراً في الجواب نحو ان تغربت
فكذلك الجواب تعال تغرب مع خلافا لفرقة عملاً بعموم اللفظ فجواب وان كان الظاهر كون
ابتداء كلامه بان يشمل على الزيادة على قدر الجواب فابتداء نحو قوله ان تغربت اليوم فكذلك في الجواب
تعال تغرب مع فيجوز بالتعدي مطلقاً وهذا قيل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
خلافا لثاني في قيل الاصح مومناً ولا خصوص الفرض خلافا لبعضهم في المدح والذم

والفرض

وللتعريف في نية المفسر وروى عن ابي يوسف في العيين كما مر **العام** الموافق في كل موضع
به خلافا لبعض واذا ورد خطاب بغير عام والعادة كان باستعمال ذلك العم في بعض مواضع
يخص بغير ذلك البعض خلافاً للجمهور **المطلق** مجزئ على الإطلاق كما لم يقيد على تعييده لانهما
قطعيان في مدلولهما لكن لا يتوهم ان الصلوة وتوقيت المطلق نسبة تخصيص العم فنجوز
تقييد المطلق بالمفصل كالاستثناء والصفة وبالمفصل عقلاً او كلاً با وسنة متواترة كذا
غير متواترة وقيل ان خلافاً لبعض فاذا ورد البيان احكام فاما ان يختلف الحكم او يتجدد فان
اختلف فان لم يكن احد الحكمين موجباً لتقييد الآخر اجري المطلق على الإطلاق والمقيد على التقييد
فخو اظهر رجلاً واكثر رجلاً عارياً وان احدهما موجباً لتقييد الآخر بالذات نحو اعتق رقبة
ولا تعتق رقبة كافرة او بالواحدة نحو عتق رقبة ولا تملك رقبة كافرة فيجوز المطلق على التقييد
وان اثنى حكمه فان اختلف احكامه لغيره العيين والقول خلافاً لثاني افعي وان اتخذ
فان دخل على نحو السبب نحو ادوا وادوا كل من وعبد وادوا وادوا كل من وعبد المسلمين كم يحمل
فيجوز بهما خلافاً له وعليه يحمل قوله المطلق يحمل على المقيد في الروايات وان دخل على الحكم نحو
فصيم ثلثة ايام مع قرارة ابن مسعود ثلثة ايام متتابعات فيجوز اتفاقاً هذا في المنية واما
في المنفي فلا اتفاق ايضاً والاطلاق في المتعين تعيين **واما** الجمع المنكح فوضع وضعا
واحد الكثرة بغير مخصص بل الاستغراق يتناول الثلثة واكثر جميع قلته او كثره لا قل فلو حلف
لا يتزوج نساً لا ينجس بواحدة وثنتين فليس بعم العم الاستغراق وقيل عام وقيل
واسطة بين العم والخاص **واما** المنكح فوضع وضعا كثره المنكح كثره المنكح وقيل
والثاني ليرجح المراد من لولم يترجح بجملاً ولا يجوز استعماله في اكثر من معنى واحد خلافاً
لبعض الثمانية ومحل الخلاف فيما امكن اجمع ولو من الاضداد نحو في الدار الجوان اي
والاسود وعن من باب الابهة انه يجوز في المنفي واما ما لا يمكن اجمع نحو افعل على قصد
الوجوب والاباهة وثلثة فرد للظن واحصى تمنع اتفاقاً واما الثاني في لا يحمل على
معنيته بلا قرينة فيجب حملها على التام وجميع المنكح كقوله عند ناد قيل يجوز فيه دون
المفرد واما اطلاق المنكح على كل من معنيته على سبيل البذل فتعق عليه والاطلاق على
احدهما غير معين وعلى الجميع المركب منها مجاز لا حقيقة **والنفي** الثاني باعتبار دلالة
اللفظ على المنع ومنه وخفا في باعتبار الموضوع اربعة الظاهر والنص والمفتر والحكم

هذا هو المقصود من قوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكوة على عدم زكوة في كل غنم
فقد صلى الله عليه وسلم ان في الفعل المنع عام كونه نكرة في سياق المنفي وان في المنية فالحج
لا يعم الا زمان والاقام كصلي في الكعبة لانه نكرة في الانثى بل هو في معنى المنكح فيتأمل
فان ترجع البعض فذاك والآخرون بعض فبعض في الفرض لا ويرها في الاستقبال والاستدبار
فخلافا لثاني في الفرض للاستدبار بخلاف حكاية فعلا بلفظ ظاهره العموم نحو اني
عن الفرقية كل من خلافا لكثر من لان الاحتياج بالحق لا بالحكاية والعموم في الحكاية لا يفظ
الورود بعد سؤال او حادثة ان لم يكن مستقلاً بان لا يغني شيئاً عن عدمها كعم وبلى
او مستقلاً بان كان معطوفاً في الجواب نحو سري نسبي او كان ظاهراً في الجواب نحو ان تغربت
فكذلك الجواب تعال تغرب مع خلافا لفرقة عملاً بعموم اللفظ فجواب وان كان الظاهر كون
ابتداء كلامه بان يشمل على الزيادة على قدر الجواب فابتداء نحو قوله ان تغربت اليوم فكذلك في الجواب
تعال تغرب مع فيجوز بالتعدي مطلقاً وهذا قيل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
خلافا لثاني في قيل الاصح مومناً ولا خصوص الفرض خلافا لبعضهم في المدح والذم

هذا هو المقصود من قوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكوة على عدم زكوة في كل غنم
فقد صلى الله عليه وسلم ان في الفعل المنع عام كونه نكرة في سياق المنفي وان في المنية فالحج
لا يعم الا زمان والاقام كصلي في الكعبة لانه نكرة في الانثى بل هو في معنى المنكح فيتأمل
فان ترجع البعض فذاك والآخرون بعض فبعض في الفرض لا ويرها في الاستقبال والاستدبار
فخلافا لثاني في الفرض للاستدبار بخلاف حكاية فعلا بلفظ ظاهره العموم نحو اني
عن الفرقية كل من خلافا لكثر من لان الاحتياج بالحق لا بالحكاية والعموم في الحكاية لا يفظ
الورود بعد سؤال او حادثة ان لم يكن مستقلاً بان لا يغني شيئاً عن عدمها كعم وبلى
او مستقلاً بان كان معطوفاً في الجواب نحو سري نسبي او كان ظاهراً في الجواب نحو ان تغربت
فكذلك الجواب تعال تغرب مع خلافا لفرقة عملاً بعموم اللفظ فجواب وان كان الظاهر كون
ابتداء كلامه بان يشمل على الزيادة على قدر الجواب فابتداء نحو قوله ان تغربت اليوم فكذلك في الجواب
تعال تغرب مع فيجوز بالتعدي مطلقاً وهذا قيل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
خلافا لثاني في قيل الاصح مومناً ولا خصوص الفرض خلافا لبعضهم في المدح والذم

هذا هو الأصل في الكلام

كما يتبين ان الحاشي الحاشي والشكل والمجل والشباب اما الظاهر في ظاهر الماد مجر وصيغة محتملة
للتأويل والتخصيص والشيء سواء كان مسوقا او لا وهو وجوب العمل بما عرف قيل فلما
وقيل الاصح يقتضي وقيل والحق ان الاصل في الظاهر والنص افادة القطع وقد يقيده الظن
اذا اريد احتمال المراد دليل واما النص في ازاد وهو صاعدا على الظاهر بمعنى من الحكم مسوق
الكلام كما هو المشهور وقيل هو صفة قريظة نطقية سياقية او سباقية فاما كان ذلك
النص او عاما وقيل خاصا فقط وغير مختص بالسبب فيلخص بالسبب الذي كان التيقا
لكونه نصا واحدا ليس به وجه الربو فان ظاهره في الاطلاق ونص في التوقد وحكم وجوب
العمل يقتضي مع الاحتمال السابق وقد يطلق النص على مطلق اللفظ وعلى لفظ القرآن والحديث
وعلى المصنف المعنى واما المفسر في ازاد وهو صاعدا على النص ببيان التفسير او التفسير بحيث لا
يحمل الا النسبة كقوله نص في الملائكة كلاما مجموعا وحكم وجوب العمل به وجوب الاتق
مع الاحتمال النسبة واما الحكم في ازاد قوة على انفسه بعدم احتمال النسبة وحكم وجوب العمل
به والاعتق دليلا احتمالا شئيا والحكم اما لينة ان عدم احتمال النسبة لا يرد على ما مضى الى يوم
القيمة او لذات الحكم كما يتعلق بذات نص واخبار النسخ واما الغيرة ان عدم الانقطاع زمانا
الوجوه والمفسر والحكم بوجوب القطع باجماع الظاهر والنص عند اهل العراق خلافه لا ينفرد
ومن تابو وعذر التعارض يقدم كل على ما قبله **واما** الحاشي فنفس الظاهر ما خفي المراد بعوارض غير
الصيغة لا يثبت في الايطاب كالسارق في الطر والنكاح وحكم التظني ان الحق ان لم يثبت
فثبت نقصان فلا **واما** المشكل فنفس النص لا يترك الا بالمثل فاما لفة المعنى نحو
ان كنتم جنبا فاطهروا ولا تستعارة بغيره نحووا ويرى من نفسه وحكم الطلب ثم التام في الظاهر
المراد **واما** المجل فنفس المفسر ما لا يترك الا ببيان يربى فاما لغزبة اللفظ كالميلوع او
لارادة منع غير المعنى اللغوي كالصلوة او التعداد المعنى والمراد واحد غير معين وحكم التوقف
الى بيان المجل ثم الطالب ثم التام فالبان تفسيره ان قطعتان وتاويل ان طينيا **واما** الله
اعتشابه فنفس الحكم ما انقطع رجاء موافقه مراده ولون النبي وقيل من الامة فاما مشتاب
اللفظ ان لم يفهم منه شئ كالقطعة واما مشتاب المفهوم ان الاحمال ارادته كالاتوا حكم
اعتقاد حقيقة المراد والامتناع عن التاويل جواز اعتشابه **فايد** منه الحكم بل هو ما
يتضح معناه واعتشابه غير متضخ المعنى او الحكم مائلا وبل واحد فقط والمشتابه مالا وجه

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

او الحكم

هذا هو الأصل في الكلام

او الحكم ما يعقل وجهه والمشتابه مالا يعقل او الحكم ملا يتكرر الفاظه والمشتابه ما يتكرر الفاظه
والحكم الفردي والعيد والمشتابه بالقصص والامثال وهكذا يكون الحكم ما عرف مراده ولو
تاويله ومشتابه ما استأثر به الاطلاق بل اقوال **تتبع** جواز القطع من الدليل اللفظي لواتره
ثبوتها وعدم استعماله خلاف الاصل وذلك وان الاصل حمل كل لفظ على تبادره وان كان جزمه هو الا
شاعة كالمقولة لتوقفه على عدم الاستدراك والنقل والاضمار والتقديم والاختيار ونحوها وو
سقطت على انقائه **القسم الثالث** باعتبار استعمال اللفظ في المعنى وسوارجه :
الحقيقة والمجاز والصريح والكناية **اما** الحقيقة فما استعمل في ما ومنع له فدخل المرتجل الذي هو
اللفظ مقول بلا مناسبة كونه بوضع جديد والمنقول هو ما شطب في غيره ومنع له بحيث يفهم
بلا قرينة مع مناسبة خبرها ونسبها ناقدا شرعا واصطلاحا او عرفا حقيقة ومجازا باعتبار
الوضوح وحكمها ثبوت معناه مطلقا عاميا او خاصا نوي او لم ينو وجانها على المجاز
رجح على المشرك **واما** المجاز فما استعمل في غير ما وضع له لعلته خبرها وبكفي استماع في نوعها
لا في اشخاصها خلاف ما بين وهم وحصرها في ثمة وعشرين اطلاق اسم السبب على السبب
ونكس واطلاق اسم الشك على الجرح ونكس واطلاق اسم المزدوم على اللزوم **وعلى** وجه
المشتابهين على الآخر واسم المطلق على المقيده ونكس واسم العام على الخاص **وعلى** وجه
الشيء باسم مجازيه وباسم ما يؤول اليه وباسم ما كان واطلاق اسم المجل على المجل ونكس واطلاق
الشيء عليه واطلاق اسم الشيء على بديله واطلاق النكرة في الاشياء للعموم واردة الواحد
المشرك من المعروف باللام واطلاق احد الضمين على الآخر واطلاق الشك على المشكوك
والحذف والزيادة ثم مرجع الكل الانتقال من اللزوم الى التام ومع اللزوم هنا مجرد
البعية **وحكم** المجاز ثبوت اعتبارها بغيرها او عاميا ودخل في ذلك العموم معناه الحقيقي
اولا وجواز تفسيرها **المجاز** حاشي غير الحقيقة ونشرط الخلف امكان الاصل في نفسه
في حق الحكم فاني صحتها عربية صحيح معناه اولاد عن معاني حق الحكم في حق بقوله بعد
الكبرى سنان هذا يعني ان لا عند ما الصريح عربية وعدم امكان حقيقة ولهذا لا يها
لا المجاز الا عند تعذر الحقيقة او عجزها عاده او شرطها وكذا الى ابعاد المجاز عند امكان
اقرب الى الحقيقة ولو كان المجاز متعارفا في التعامل عند اهل بلخ وفي التفاهم عند العرب
خلافه **وقد** عذر ان اذا كان الحكم متعارفا عند اهل بلخ لا يمتنع ولا يمتنع في اراءه

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

5

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

هذا هو الأصل في الكلام

بلفظ واحد بان يكون كل منهما متعلقا بالحكم كذا تقول سألته ورجل سئى كان مشترك
في معنى فذلك في ولا المجازيان وطريق الجمع موعوم المجاز بان يرد مجازى بغيره كالأ
الصنع قديمي في دار فلان بارادة الدخول فيهم حافيا ومتعللا وما شئت وراكبا **والجواز** المجاز
قيل متنع وقيل جائز نحو لا تواعدوهن سراى لا تواعدوهن عقد نكاح فنجوز الترخي
الوطني والوطني عن العقد واللفظ بعد الوضع وقيل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز
والمجاز غير من الاستعمال والتخصيص من الاربع **ثم** شرط المجاز قريته مانع من الحقيقة
حيثما او عطلا او عادة او شرعا او غيرته امتخارجه عن المتكلم والكلام كانه الحال في
يمن الغورا واما في الحكم كقول سى واستغفر من سخطت منهم او امرى الكلام فاما
زيادة معناه في بعض الافراد فليس الفكرة العن او نقصان في فليعلم المملوك المكاتب
واما محل الكلام كقول علي السلام الامثال بالنسبة فلا يصح في بدو القريته نيت المجاز
الا في نيت **والنوع** الى المجاز اما اختص بالوزن او الوزن او المحيى بالبيد
من نحو تسبيح والمطابقة او معناه بالتعظيم او التخصيص او التزجيب او التزجيب او التزجيب
او زيادة اللسان او تعلق الكلام او مطابقة تمام المراد او التزيين او التزيين الى غير
ذلك **ثم** من المجاز اطلاق صيغة مقام اخرى كاطلاق المصدر على الفعل والمفعول وهما
على المصدر والفعل على المفعول وفعل على المفعول واطلاق واحد من المود والتمتع والتمتع
على الآخر منها والمقام على المستقبل والمفعول على الطلب ووضع جمع القلة موضع الكثرة وتذكير المؤنث
وذلك والتعجب واستعمال صيغة الفعل بغير الوجوب ولا الفعل بغير التخييم وعرف المجز
بغير معناه الحقيقية والتضمين واختلف في مجازية الحذف والتاكيد والتشبيه والكنية
والتقديم والتأخير والاتفات والشئ قد يوصف بالتحفة والمجاز باعتبار كالا
وصناع الشعرية واللغوية والاصطلاحية والعرفية والشئ قد يكون واسطة بين
الحقيقة والمجاز كالاعلام والمنشآت وما يكون قبل الاستعمال لكن قيل يوجد المجاز في
الاعلام نادرا بان يشبه بوجه شبه وقيل يكونه ومنه جليا في هذا **ترتيب**
حروف العاطفة **الاول** لفظ الجمع بلالات على معارضة وترتيب كالتاء و**ثم** خلافا للشئ
وروى عن النوفادى ترتيب الترتيب في الوضوء ونسبة الترتيب للامام او المقارنة للامام
و**ثم** فحذف الشئ على صاحبه وعلى سابقه ولاحقه واذا تعلق المعطوف عليه بشئ

انما كانت عطف على المقطع
فانما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

وروى عن من قال في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

كان يقع خبرا او وصفا في ذلك التعلق والافق حصولا من جهة واحدة او زيادة
من القرائن وفي عطف الجملة لا يوجب المشاكسة في قيد واحدة منها الا اذا افترقا
الى الاولى وقيل يوجبها فيوجب القرآن في النظم القرآن في الحكم وسوف كعذرا والصفوة
بعد الجمل العاطفة بالواو واللاخر وعذرا في الجمع وكذا الحال والتميز وقيل اتفاقا واما
بتم فعود الى الاخر اتفاقا وقيل المعطوف على المقيد بقيد يشترك في القيد وان كان
القيد مقدا ما في الشكلة محتمة **والثاني** للتعقيب في ان دخلت بعده اداة او حرف لا
يحت بترك دخول احدهما لا بتعقيم الثانية ولا بتأخيرها بمحملة والاصل ان تدخل على
المعلول نحو جئت انتا فتاب وب وقد دخل على العلة نحو جئت انتا فتاب وب
ويستعار للواو فيلزم درهما في لعل درهم قدرهم وقيدى لمجرد الترتيب والتسبيح
للتا في في التكلم وعندهما في الحكم في قول غير الموطوء انتا طالق ثم طالق ان دخلت
الدار نزل الاول ولغى الباقي ولو قدم بشرط تعلق الاول ونزل الثاني ولغى الثالث
يتعلق الجميع ونيزل من مرتبا ويستعار للواو وكقول علي السلام فليعلم عن يمينه ثم لينا
وقيدى للترقي كقول ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد وقبل ذلك جده والاستعداد نحو يعقوب
نحو انه ثم يكرهه **بل** للاعراض عما قبله وابتداء ما بعده على التذكير في انتا طالق واخا
بل شئتين تطلق الموطوءة ثلثا بخلاف لعل على درهم بل درهمان ولا يقع في كلام العرب
بهذا المعنى **لكن** للاستدراك بعد النفي ان دخلت المفرد ونحو طافها ولو وقع ان الحكم
بشرط تساوى الكلام كذلك على كف فرض مقال لا لكن غضب والا لعل ما بعد كالا
مستأنفا كقول المولى لا تترجعت بغير اذنه لا اجيز النكاح لكن اجيزه بآمين **والاخر**
الامر من او الامور فيوجب ان كفى في الاخبار والتخيير في الاستثناء في قول هذا امر
وهذا يعنى ان التا ونحو الاولين كان قال احدهما وهذا ويجي بمعنى بل والواو
العموم في سياق النفي لفظا او معن **الاول** في التخيير في الاستثناء في قول هذا امر
ان او الى نحو لا ادخل هذه الدار او ادخل تلك **حروف** **الاول** لفظا للاحكام فلا يخرج
الابا في يوجب لكل خروج اذنا بخلاف الا ان ذلك لا يجوز بمعنى بشرط في نحو
انت طالق بجنبة الله والاستعانة قد دخل على الوسام كالا نعمان فبعت هذا العبد بكذا
من اليه ببيع وكذا العبد سلم في اعي شرايطه واذا قلت المحل لا يتناول وان لالة

انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب
انما هو صواب في الترتيب

يتناول وتناول في التيم ان صح بالمر المستعمل وباد به الوجوب فعلى الف دين
الان يصل به قوله وديع وشتم للشرط نحو قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي
المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق
عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه
ففي اعتق ما شئت من عدي بسر الاعتقاد غير الواحد خلافا لها على البيان ولا يبر
الغاية والبيان في جميع الباقية ويستعمل صلة حتى للغاية بمع الى اوكى ومع الغاية او طرفة
بمع الى فالعطف في من المعطوف عليه افضل او احسن وينقص الحكم شيئا فشيئا
الى المعطوف وقد يكون ابتدائية فتدخل على مبتدأ فديع رفره وان دخلت الافعال فلتلق
ان اعمل المصدر السببية فيمع كي والافعال عطف المحض بمع الفاعل والفعول وكما في قوله
عند بعض ومع الواو عند اخر واو او وقت في البيان فشرط البه في صورة الغاية وجود
الغاية وشرط البه في السببية وجود ما يصح سببا وفي العطف وجود المعطوف والمعطوف
عليه **آلى** لانها الغاية فان احتمل المصدر يحل عليه كاجتات الى شمره والاتعلق بحذف وان
امكن كبوت الى شمره ولا يحل على تأخره صدر الكلام ان احتمل كانت طالق الى شمره بلانية
نفي من التخيير والاثيرة وعند ذفر يقع في الحال ثم ان تناول الغاية صدر الكلام تدخل في
المعيا كوا قامت بنفسها كاسر استمكن كانت غايه بحسب الحكم كالمرفوع فلا سقاط
ما ورا الغاية ان وجد والافعال كيد وان لم يتناولها او اشبهه فلا تدخل فامست بنفسها
البان او لا كما ليس تفيد مداعمة الى الغاية ولعلم ان في الى مذاهب الدخول الاجازة عدم
الدخول الاجازة الاستدراك الدخول ان ما بعدها من جزم ما قبلها وعدمه ان لم يكن في
للفرنية في الزمان للاستيقا ان حذف وعندها لا يفترق هذا فكما انشأنا فنت
آخر النهار في نعت طالق في الغد صح قضا مع عدمه في غير خلافها في المكان للتخيير
الآن به او تقدير فعل كالدخول فيسقط به فيصير شرط الاصح ان كان شرط فلا تعلق اجنبية
فيل ان انت طالق في مكانك فترجعت مع طلاقها في ان تترجعت وحك وحرف الاجاب
نعم لتفريه ما سبق موجبا او منغيا استغنا كما او خبر لان السؤال معاد في الجواب فلو جعلها واحدة
عرض على غيره يمين يعني بجد قوله نعم وقيل تقديره للمجهول وعده للطالب والعلام خبر
بلى لا يجاب النفي استغنا ما او خبر وقيل لها موضعان رد النفي نحو مكان نعمل من سوء

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

بلى

بلى الى علمه وجوب استغنا دخول على نفي تقدير الطلاق المستبرك بكم قالوا بلى **اسما الظروف**
مع لظرفه فيقع نفيان في انت طالق واحدة مع واحدة او معها واحدا دخل بها او لا
وقد يستعمل بمع بعد **فيل** للتقديم **بعد** لانها في عند الحاضرة **وبت** وان كان وقد
يستعمل ان الشرط في نحو انت طالق حيث شئت **كذلك** الشرط **ان** الشرط
فقد تدخل في امر على شرط الوجود ففي ان لم اطلقك انت طالق لا يجت ان عند الموت
لو مثل ان على اوى عن ياب يوسف وقد تدخل الام في جوب وقد لا تدخل لالتفصيل
لو في المنع كالاستثناء فلا تطلق في انت طالق لولا ذلك الدار **اذا** عند الكونين
مشترك في الظروف فقط ويستعمل في التقطع والشرط فقط ويستعمل في شرطه
وجود فيكون ههنا بمع ان واليه ذهب ابو خنيفة وعند البصريين للظرف فقط وكذا ما
يكون متضمن بمع الشرط كمتي الا انها لا تكون او منظر لا محالة دون متي وهو قولها في اذا
لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت احد ما عذره ويقع كافه عندها ومثله اذا ما
الا انه متضمن للمجاز ثم ان اذا الاستمرار في الاحوال ما عذره والخاصة والمستقبل بعد
لا يقتضي التكرار وانها تختص بدخولها على المتيقن والمظنون والكثير بخلاف ان فانها في
الشكوك والموجودوم وان اردوا انها مفيدة للعموم بخلاف ان وقد تكون زائدة **متي**
للفظ الزمان السلام عليهم فلكونه للزمان تطلق با دني سكوت في انت طالق متي
لم اطلقك ولكونه لا دلا لا يردل من الزمان حين قصد بشرطه ولكنه لا يردل
الاعلى شرط ويجزم الفعل وانت طالق متي شئت لا يقتصر على المجلس ومثله **شما** كما
كيف السؤال عن الحال فان استقام فعبه ذكره كانت طالق كيف شئت للدخول بها
فتعلق وصف الطلاق عند الخيفة واصلا ايضا بما فيا لايت احد سوا عذرها وال
لبي ذكره كانت حركية شئت فيعتق عنده وعندها لا محالة في المجلس وقد
يجي للشرط نحو كيف تمنع اصنع **كم** للعدد المهم في انت طالق كم شئت لم تطلق
قبل الشبهة وتقدر بالمجلس ولها ان تطلق نفسها واحدة فصلا ان طالق راو
غير صف لانكفة وقد يستعمل استثناء في له على درهم فتراني بالرفع درهم وبالنصب
ثلاثة ارباع درهم **واما** الصحيح فظاهر المدايه بينا استعمل الاول كجاء انظر مورقنية
او بانتهار وفكر نبوت موجب بلا توقف على نية هذا فنونى محتمل جازيانه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

في قوله بويابك على ان لا يشرك بله وفي المعومات المحضه بمع الباقية منك هذا العبد على الف اي بالف وكذا في الطلاق عندما وعندا بمع الشرط من لبعض سبب على ذي بعض يقول عن الابدليل اليه

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

وقالوا الصريح يفوت الدلالة **فاما** الكناية فما استمر المراد به استقالاته ولو حقق وحكمها
لا يحتاج لانيته او دلالة حال وعدم ثبوت ما يندرج بالثبوت فلا يجد بالتعريض
والاصل في الكلام هو الصريح **والقسم الرابع** باعتبار الوقوف باللفظ على المعنى وهو
اربعة الدال بعبارته والدال بشارته والدال بدلالته والدال باقتضائه **اما** الدال بعبارته
في دل بآحاد الدلالة الثالثة على معنى سبق له وكسوى هنا ما يكون مقصودا في الجملة مبيها
اولا وقيل اصلها فقط نحو للفقير المهاجرين في ايجاب استهم وكل امرأة في كذا في ارضاء
لغيرها كانت على امرأة فطافها ونحوها ابله السبع وحرم الربوا في التفرقة **واما** الدال بشارته
فما دل بها على ما ليس له سباق بمع المقصود الا فكلي بشرط كون اللازم ذاتيا او مقوما
محتاجا الى كناية الربوا ونحوها في كذا في طلاقا مريضة الطلاق ونحوه وعلى المولود
له الآية ونحوه للفقراء المهاجرين في رذول ملكهم وحكم العجالة من حيث هو هو افادة قطع
فاذا مرخص مانع لا ينبغي ان اذا كان عائنا خص من البعض وكذا الاشارة مطلقا في الاصح
لكن اذا توارى ما يرجع الاول ولا اشارة عموم كالعجالة في الاصح فيجعل التخصيص **واما**
الدال بدلالته في دل على التلزام بمنطوق الحكم النظم لغة لا استنباطا فيثبت بها ما لا يثبت
بالقياس فهو غير القياس وفوقه وفوقه الوحدان الفرع في القياس ادنى من الدال
وفيها مساو او اعلى وكل منهما اما جلي ان اتفاقا في مناط او خفي ان اختلاف في فاربوة
كما قال غير الاعرابي بالاعرابي في وجوب الكفارة بالجناية على الصوم ونحوها في الضرب
وليس بالثابت في الحمة بالاذى والحق الاكل والشرب بالوقوع في ايجاب الكفارة
بالجناية على الصوم وحكم افادة القطع من حيث مورو وقيل قد يغيد الظن اذا علم
مقصود النصوص قطعاً ولا يجمل التخصيص فيقول لعدم عمومها وقيل لا بل لانه اذا ثبت
مع النص على لا يجتمع ان لا يكون عدله في بعض الصور **واما** الدال باقتضائه في دل على
التلزام المتقدم كاعتق عبدك في بالف وكن وكسوى في الاعتراف اذا كان ثبوت بالقرعة
فيستقل من شرطه وانما يجتمع السقوط كالمقبول في التمثال كما قالوا قد ثبت
ضمنها ما لا يثبت قصد لكن اذا ثبت ثبوت بلو ادم وشرايطه ولا عموم له اي التلزام
المتقدم خلاف ذلك في فجعل اذا تعدد ولم يوجد معين والافكانه كور فيع لان عموم
للفظ ولا يخص خلافا لثاني في بطل ثبوت تبيين فاعل ومفعول وسبب وحال وسوقه

فانما الذي في قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

وهن في البين مكان وزمان اجماعا وان صح لابيوسف ديانته والمصدر للنفي وان
ثبت لولايعم الا اذا تنوع كالمسكنة للمكالم والعصور فلو انهم شئ مما ذكرهم فيصح ثبوت
في لاكل اكل وزفر انك الاقتصا وقد من الدلالة او الاضمار **فالقسم الخامس** ان المنطوق يكون
ما اضمر في الكلام لضرورة صدق الحكم والصحة بنقلا وصحة شرا فقط فلو ان
يتوقف الكلام على شرطه وان لم يتوقف لغة وشرطه ان يكون المعنى ادنى من
كود او مآ ويا وحكم افادة القطع كالدلالة الا عند التعارض **واما** الاستدلال
الفاسد فيها مفهوم المخالفة وسوان ثبت في السكوت خلاف حكم المنطوق اخرج
بالبعض وشرطه اجمالا ان يظهر تخلص المنطوق بالذكري فانه غير نفي الحكم في المسكوت
عنه وتفسيره لان لا يكون الحكم في السكوت عنه ادنى ولا مساويا وان لا يخرج نفي الحكم
وان لا يكون لسؤال او حادثة وان لا يكون لجهان النفي طلب وغير ذلك من اسباب التخصيص
وحكمه الظن بوجبه وموردون المنطوق في المعايير ولكن تحفصه ويعارض القياس
وسوانواع منها **مفهوم** اللقب اسم بغير خلو المان اما او علم هو زيد موصوفه **ومفهوم**
العدد كما في ثلثة قرؤ وهذا مردى عن بعض من ايجنا ككتاب التمهيد والنبوي
الصفة بمعنى قيد في الذات نحو في ائمة زكوة وظرف الزمان نحو الحج شهر معلون
والمكان نحو فاذا كروا الله عند المشركين والحال نحو ولا تباشروهم وانتم عاكفون
في المساجد ونحن نقول ذلك ايضا لكن على ان يكون عدما اصليا لا حكما شرعيا و
مفهوم الشئ وسواقوى من العطف ولذا ذهب اليه الكرخي ونحوه فان ايضا ذلك
على ان يكون عدما اصليا فلا يتعدى **ومفهوم** الغاية وسواقوى من الشئ ولذا
قيل انه مفهوم متفق وقيل منطوق اشارة **ومفهوم** الاستثناء وسباق **ومفهوم**
انما وقيل ان منطوقا وذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة من الفقهاء ان ظاهر
في المحصر ويحتمل في التاكيد وعندنا ان كيد الحكم فقط **ومفهوم** المحصر قبل وان
كان طريقة كثيرة لكن المراد هنا ما يكون المستلزم معرفة عامة صفة او اسم جنس والخبر
افصح مفهوم علماء وغيره كالعالم زيد والرجل بكر والكلم في العرب وصديقي خالد
تمت عدم اعتبار المفهوم انما هو في الاول واما في الروايات اتفاقا وفي المعاملة
والعقوبات وايضا في ايراث لشبهة في الادلة فعبارة **ومفهوم** القرآن في النظم بقرآن
فان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انذروا انفسكم ومن اهل بيتك ومن آلهم ومن آلهم
فان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انذروا انفسكم ومن اهل بيتك ومن آلهم ومن آلهم

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
ولا رسوله ولا المؤمنين
ولا يؤمنون به ولا هم عليه
محسوبون

في الحكم بعطف الجمله على الاخرى او العطف يوجب لشركته في الحكم وذهب اليه بعض مناو
 قل عدم الزكوة على الصبي لقوله بعدم الصلوة في اقيموا الصلوة واتوا الزكوة **وخصيص**
 العام سبب عاقل لغويا واصطلاحيا بان يخص سبب وروده وقد عرفت ان التمسك
 انما هو باللفظ وخصوصا سبب لا ينافي في عموم اللفظ خلافا لثا في وملك وقيل
 نعم ان السبب سؤالا ولا ان حادثة **وخصيص** بعض المتكلم وقد عرفت انه ذهب
 اليه بعض منا **و** كل المطلق على المعية مطلقا وقد سبق وان اقتضى القياس عند بعض
والاستحكاك عند ان في واكثر من ان سبب من ان لم يقع ظن بعدمه بعد تحقق ثبوت
 اوله وليس بحجة اصله عند كثير منا والمخبر ان حجة عند **و** كل ما لا دليل عليه يجب فيه
 وان كان ضعيفا عند منيته والتعليل بتعارض الاشياء وحجة عند **و** ايضا **والله اعلم**
 والمنام لغير الانبياء **ومن** المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة مباحث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 الامر لفظ طلب به الفعل استعلاء ولفظ امر حقيق في صيغة الامر الايجابي وقيل مشرك
 بينه وبين الامر الندب وان الصيغة محاذ في الندب ومحاذ في الاباحة وفي الفعل ايضا
 فتشرك بينهما والاكثري في زفيه وقيل متواطئ فيهما فاذا كان حقيقة في الفعل فابعد على
 كون الايجابية يدل على اجابة فعله صلى الله عليه وسلم فتعطف في بيان محل الكتاب ايجابا وتعاطفا
 وان كان طبعيا او خاصا به او سببا او فلا يتبع وان غير ذلك فانما هو رعيه وجوب
 الاتباع وموجب صيغة الوجوب فقط على المختار وقيل للندب وقيل الاباحة وقيل
 التوقف وعند اهل الوجوب الامر بعد الخطر من الوجوب كما هو المختار والندب والامر
 او التوقف من اذهاب **ولا** يبقى الجواز بعد نسخ الوجوب ولو مجازا خلافا لثا في **و**
مع الامر مطلقا الايجاب اقيموا الصلوة **ب** الندب فكما تبوهم **ب** التأديب كل ما
 يليك **ب** الارشاد فاستشهدوا **ب** الاباحة كلوا **ب** التهديد علموا **ب** الشتم **ب** الاتهام
 كلوا مما رزقكم الله **ب** الاكرام ادخلوا بسلام **ب** التعجيز فأتوا بسورة **ب** التحجير كونوا
 قردة خاسئين **ب** الايات ذى النك انت الغيرة الكريمة **ب** التسوية اهبطوا ولا تبغوا
ب الدعاء اخفروا **ب** التمني الايتى بالليل **ب** الخجلي **ب** الاحقار القوام انتم ملقون **ب**
 التكوين كن فيكون **ب** التعجب انظر كيف حضر بواك الامثال **ب** الانذار قل تمتعوا
ب التكذيب قل فأتوا بالتوراة فاتلوها **ب** المشورة فانظروا ذى ترى **ب** اعتبار

على ذلك في محل في فتاوى ومناو
 الاستعلاء والاصل في كل كلام تام ان
 يتبعه مستشهد
 لا بد من تخصيص بالسبب
 لان سبب العام لا يقع في كل
 عدم قاطعة في كل سبب ويادى مع
 اجوب السؤل مستشهد
 ط
 وجاز ان ذلك موجب العطف بحد
 المستشهد على التمسك عند من
 فهو اصل العمل بالاصل والظاهر
 لا يرفع الا لانه في كل كلام تام ان
 حجة في الحوادث الى اوجب او قاطعة وجيزة
 كونه حجة في بعض الحوادث
 على
 وانما هو من فعل الله في الخطاب الرباني
 بعد قول ذى الربح مستشهد
 على
 وقد يقال الامر بالخير والامر بالمعروف والامر بالمعروف
 من كلام الله تعالى في قوله تعالى وانما امرنا
 بغيره انما هو امرنا بغيره

انظر الى

انظر الى **والامر** المطلق لا يوجب التمسك في الاوقات والعموم في الافراد ولا يمتثل بمحض
 العدد وعند بعض منا يوجبها اذا علق بشرط او وصف وقيل لا يوجبها لكن يوجبها
 يوجبها **وكل** ما دل على المصدر كاسم الفاعل مثل الامر في عدم احتمال التمسك **والله اعلم**
 مطلق عن الوقت وسواء يوجب الفور بل للامر في الصحيح وعند الكشي والتمسك للفور
 وكذا عند اهل المنكر واما اهل الملة فيقول للفور وقيل للفور او العزم وقيل بالتوقف **واما**
 عقيد به والوقت اما ظرف للمؤدى ولشرط للاداء وسبب لنفس الوجوب كوقت
 الصلوة لكن السبب ليس كل الوقت بل الجزء الذي يقارن الاداء فان الجزء الاول فذلك
 والاشقل الى ان في فالثالث الى جزء يسع ما بعد التحريم وعند فرض الوقت فيعتبر
 حدوث الاهلية من الاسلام والبلوغ والعقل والاقامة وزوالها عند ذلك الجزء فتبوء
 وقف تقرر السببية في الجزء على اتصال الشروع به فلو لم يتصل به تقرر لكل يجب كاملا فلا
 يتأدى بنقصان ولا يقتضي العسر في الوقت الناقص اما وجوب الاداء في الخطا
 المتوجه في آخر وقت يسع الغرض او عند شروعه في جزء من الوقت وحكم اشتراط الغرض
 في النية وان فضاء الوقت وعدم التعيين الا بالاداء **واما معيار للمؤدى** وشرط
 للاداء وسبب للوجوب كايام رمضان عند الاكثر ولشهر عند اقله فسي قيل هو الاصح
 والجزء الاول من التعيين للسببية بخلاف الظرف وحكم في صحة الغرض وعدم شرط
 التعيين فيمكن النية بلا تعيين ومع الخطا في الوصف الا في مسافر نوى واجبا فخر خلافا
 لها وفي السفر روايتان بخلاف المريض في الصحيح فيقع عزمه من مطلقا وعند
 زفرية الامساك المجرى عن النية عن الغرض وعند ان في لابد من التعيين قلنا
 اطلاقا في المتعين تعيين **واما ظرف للمؤدى** وشرط للاداء بمعنى فوات الاداء بوقت
 الوقت وسبب للوجوب الاداء كوقت معين نذر فيه الصلوة او الصدقة وانما نفس
 وجوبه فيما نذر وحكمه جواز تأجيله على الوقت **واما معيار للمؤدى** وشرط للاداء
 وسبب للوجوب معين نذر فيه الصوم والاعتكاف ونفس وجوبه بالنذر
 سنة نذر فيها الحج وحكمه في النحل لا الوجوب الاخر فيؤدى بالمطلق ومع الخطا في
 الوصف ويؤدى بنية قبل الزوال **واما معيار** فقط كوقت صوم الكفارة ونذر
 المطلق والقضاء وعرضا بعض من المطلق وحكمه بنية النية وعدم الغنى في آخر العمر

هذا هو المعنى
 وان نوى ذلك
 ارادة معنية
 لا يتصل
 باللفظ
 بغير
 وجوب

الجزء الاول
 من الظرف
 مستشهد

لعموم نية الاداء
 الحكم بالنية من المبدأ

في كل كلام تام ان
 المستشهد مستشهد
 كالر في آية التمسك في قطع
 ايدى الكفار بل يقطع بالمره
 من اصحابنا واكثرهم في ان
 يلج الغرض في كل وقت
 والعزم والعطف والكفارة ونذر الصلوة
 وهو الغرض ام لا لكل لا فخر
 في وجوب الاداء فخر بالخطا
 فلو لم يتصل به تقرر لكل يجب كاملا فلا
 يتأدى بنقصان ولا يقتضي العسر في الوقت الناقص اما وجوب الاداء في الخطا
 المتوجه في آخر وقت يسع الغرض او عند شروعه في جزء من الوقت وحكم اشتراط الغرض
 في النية وان فضاء الوقت وعدم التعيين الا بالاداء **واما معيار للمؤدى** وشرط
 للاداء وسبب للوجوب كايام رمضان عند الاكثر ولشهر عند اقله فسي قيل هو الاصح
 والجزء الاول من التعيين للسببية بخلاف الظرف وحكم في صحة الغرض وعدم شرط
 التعيين فيمكن النية بلا تعيين ومع الخطا في الوصف الا في مسافر نوى واجبا فخر خلافا
 لها وفي السفر روايتان بخلاف المريض في الصحيح فيقع عزمه من مطلقا وعند
 زفرية الامساك المجرى عن النية عن الغرض وعند ان في لابد من التعيين قلنا
 اطلاقا في المتعين تعيين **واما ظرف للمؤدى** وشرط للاداء بمعنى فوات الاداء بوقت
 الوقت وسبب للوجوب الاداء كوقت معين نذر فيه الصلوة او الصدقة وانما نفس
 وجوبه فيما نذر وحكمه جواز تأجيله على الوقت **واما معيار للمؤدى** وشرط للاداء
 وسبب للوجوب معين نذر فيه الصوم والاعتكاف ونفس وجوبه بالنذر
 سنة نذر فيها الحج وحكمه في النحل لا الوجوب الاخر فيؤدى بالمطلق ومع الخطا في
 الوصف ويؤدى بنية قبل الزوال **واما معيار** فقط كوقت صوم الكفارة ونذر
 المطلق والقضاء وعرضا بعض من المطلق وحكمه بنية النية وعدم الغنى في آخر العمر

[illegible]

الحسن في رواية مسلم

ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن زيد

فالإجماع على عدم وقوع التكليف به وإما المحكي عنه لعدم إجماعه وإجباره وإرادته فلا إجماع على وقوع تكليف وإما لعدم تعلق قدرة العبد فهذا هو محل النزاع فغنى الشرع جازمه وهذا يمنع فلا بد من قدرة بمعنى سلامة الأسباب والآلات هي شرط لوجوب الأداء أي تخرج المذمة عن الشيء لا النفس الوجوب أي لزوم الشيء في الذمة وهي نوعان ممكنة أدنى ما يمكنها بهما من الأداء ما لم يلازمه غالباً بشرط لوجوبه أو ثقل واجب طلقاً ولذا لم يرد في القضاة في آخر الوقت على من حدث فيه الإلهية قلنا بشرط وقوعه في الوقت كاف في كونه أدنى ويجوز أن يكون وجوب الأداء لاعتقاده قليل وقيل ويسترة ما يوجب يسر الأداء كما لا يخفى في الذمّة وقباحتها شرط البقاء الواجب لكن يكفي مجرد إمكانها وتوهمها ولذا لم يشترط بقاء القدرة في القضاة وفي الممكنة لا يشترط بقاء القدرة بقاء الواجب كالجرح وصحة الغطر **الامر** بالامر بالشيء ليس بامر به في المختار إلا بالبدلين لقوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلوة لسج وقيل امر كما مره تعالى رسول الله بأن يأمرنا قلنا ذلك بدلان كونه ملغاً **إتيان** الأمر به على ما مر به هل يوجب الاجزاء أم يحتاج إلى دليل آخر والمختار نعم فيوجب انتفاء القدرة وقيل لا والأشكال حاصل بآدنى ما يطلق عليه صيغة المطلق **الامر الكفا** مأثور من بالإيمان والمعاملات والعقوبات واعتقاد وجوب العبادات لله تعالى فبترك الاعتقاد بالانفاق وتام في وجوب أداء العبادات فكذلك عند أهل العراق ^{فيكون} ذلك فاعني والمختار من ذهب إلى ما يخفى كما ورأى أنه من عدم لأمره **واللهي** طلب ترك الفعل استعلاءً منه فالتحريم قبل مشترك بينه وبين القدرة لفظياً أو معنوياً ووجوب الفور والتكرار ودوام التكرار ومقتضاهما التبع ^{بمعنى} فبالتعلق بالذم والعقوبات فمالعنه ولو بسبب بعض أجزاء عقلاً كالكفر وشركاً كبيع المحرم حكمه البطالان وإتاؤه وضعا لا زماً كصوم الأيام الغريبة ^{القول المستعمل} ومجاورة ما زادنا كالبيع وقت النداء **واللهي** عن الحسن بن مطلق فالبيع لعينه وإن بقوته خلافاً لغيره فالغيران وصفاً فكل من كان زانياً أو مخافاً أو قابلاً كذلك بل لا يترتب عليه حكم شرعي كوطئ الحائض وغم الشربة أن مطلقاً فالبيع لغيره وصفاً فبيع بامره ويفر بوصفه وعندنا فاعني للبيع لعينه فيبطل وإن بقوته الغيبة فلا بطلان كبيع المضامين وإن بقوته الغيبة فلكراهته في المأوى وكالمسلو في المغصوبة والفسخ في الوصف كالمهرج بالشرط الفاسد وبيع بالخمر ومووم الأيام الغريبة **تدني**

بيع وقف الخيام

کتابخانه ملی افغانستان

استغفار و توبه

فقط به عشق وجود الهی می رسد و در این راه هیچ کس نمی تواند راه را از دست بدهد و در این راه هیچ کس نمی تواند راه را از دست بدهد و در این راه هیچ کس نمی تواند راه را از دست بدهد

فانت هرا وتقدم نحو انت هرا ان دخلت الدار ان كانت فلانا واذا تحمل الجدرانين لستين
 كان الاول لستين عقاد والثاني لستين لستين نجان تزدوجت امرأة خري كذا ان كانت فلانا
 ولستين طيقال لستين وطيقال فلا يتقسم هذا لستين على اجزاء لستين وخط وجوه
 لستين لا يجب ان يكون لستين طيقال **بيان** هو ظاهر المراد بغير المنطوق او بالسكوت
 منه ما في حكم منطوق كونه لستين وورثه ابواه فلان الثالث وانه ما ثبت بدلالة حال التكلم
 سكوت صاحب لستين وكذا السكوت في موضع الحاجة كسكوت لصحية عن تعويم منفعة
 ابدك في ولد الخور وسكوت البكر البالغة وسكوت النكاح من اليقين وسكوت لستين
 ومنه ما ثبت ضرورة طول الكلام او كثرة قول على مائة درهم ومائة ودينار ومائة وغير
 به جعل العطف بياناً للاول **بيان** تبديل هو لستين في الكلام في تعريفه وجوازه محله
 ونسبته والنسب والنسب **توضيح** هو ان يدل دليل من خارج على خلاف ما دل عليه دليل
 مقوم **جواز** عند جميع المسلمين خلافاً لغير العيسوية من اليهود **دوكل** حكمه في فري
 لم يلحقه تأييد ولا توقيت كانا قيدي الحكم نصفا ولو كانا قيدي الفعل كصوموا ابدوا والحكم لكن
 لانفسا بل ظاهر كالتقويم يجب ابدان قتلهم وقيل لا فلا لستين في العقلي والحسي وفي الاصل
 الاعتقادي ولان الاخبار كالتقصص والوعيد ولو استقبلنا خلافاً لبعض **شبه**
 التمكن من الاعتقاد ولا يفعل وعند قوم كالجحش التمكن من الفعل ايضا **لستين** مجرى بين
 الكثرة والسنة مطلقاً خلافاً لثاني في المخالف والاجماع لا يكون نسخاً خلافاً لقوم
 ولا نسخاً خلافاً للاحق لا ينقض الاجماع استابق وعند بعض من ابا بن نسخ
 الاجماع بالاجماع وكذا القياس لا ينسخ ولا ينسخ **لستين** يجوز بالاشق كما بالاحف
 وبلا بدل ولا ينسخ لمتواتر بالاحاد ولا اكثر من دون مشهور واختلاف في نسخ
 الثابت بالادلة مع بقا اصله وبالعكس واختار هو الثاني ولا يجوز بقاء فرع القياس منقوعاً
 بعد نسخ اصله ولا عكس ايضا **لستين** يعرف بالانسخ وتخصيص الرسول جرحاً او دلاله
 كدست كنت نهيتكم عن زيادة القبور ولا فروعاً او تخصيص العمارة خلافاً لبعض فافا
 لم يعرف النسخ فينوقف لا يخير فلا ثبت النسخ بالاجتهاد ولا بقول عوام مفسرين
 ولا بالاحاد ولو عد ولا خلافاً لبعض **لستين** اما الكلاوة والحكم معاً قال ابو موسي
 الاشعري نزلت ثم رفعت او الحكم فقط وسواء حمل في الالة او التلاوة
 كذا في الاشارة

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

فقط نحو لستين ولستين اذ انما فارجوها البيت او صرف الحكم فقط وانه الزيادة على
 النص كواثر بقاء جزء او شرط او يرفع مفهوم فلا يصح الزيادة على المتواتر والمشهور بخبر
 الواحد والقياس خلافاً لثاني اذ عند بيان تحض ويجوز نسخ تلاوة الخبر ونسخ
 التكليف بالاخبار عنه ونسخ وجوب معرفة الدين ونسخ تحريم الكفر ونسخ جميع
 باوامر العقل ولا يجوز نسخ مدلول خبر لا يتغير ونسخ النسخ قول زيد مؤمن **الركن الثاني**
 فيما يختص بالنسخ هو ما صدر من صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً او تقريراً او موافقاً لغيره
 نوعان ظاهر منهما ما ثبت بلسان الملك كالتواتر وما باشارة وبسي خاطر الملك
 وما لاح بقية بالمرام ومنها ما ثبت القديس لستين لستين وباطن ما ينال بالاجتهاد
 بعض وجوه بعض والآخر انهم عند خوف فوت حادثة والا لا والآخر انهم عند خوف
 بلا تعبير عليه فوجب الاتباع في اجتهادهم جميع الآلة وهو ما يباحث **الاول** اتصال الجواب
 صلى الله عليه وسلم اما تواتر خبر قوم لا يتصور تواترهم على الكذب في القرون الثانية فيفيد
 علياً من ورثاً خلافاً لبعض وعند الغزالي من فطرية القياس ونسبته ان لا يكون في العقليات
 بل في الحسنة واستواء جميع القرون وعلم بعض المخبرين به وان كان البعض مقلداً او طائفاً او مجازاً
 وضابط ما حصل العلم عنه ولا يشترط العداوة والاسلام والعدد المعين والبلد ومن التواتر
 ما موجب الحق كانه ما يخلق بالآفة **اما** مشهوران في القوانين الاخرين فقط فيفيد علم
 طمأنينة الظن فلا يكفر جاهد وعند الجاهل علماء لستين لا ينفكوا وموجبه في العمل بمنزلة المتواتر
 فجوز الزيادة على كذا الدين ونسخ كاسم على الحنف **واما** واحداً لم يكن كذلك في القول
 الثالثة فيفيد غلبة الظن ان بشرائط الآتية يجب العمل بها كالتواتر والسنة والاجماع وقيل
 يوجب العلم والعمل وقيل لا يوجب شيئاً منها **الثاني** بشرط الروي هي اربعة البلوغ والا
 سلام والعدالة بمعرجان الدين والعقل على الروي والسنة فخر الفاسق والمستور مروي
 والضبط بسماع الكلام وفهم معناه وحفظ لفظه الثابت عليه الى وقت الادا ونسبته
 ضبط معناه لفظاً وكلاماً ضبط حقها فلا يقبل خبر المغفل والمساهل وصاحب الهوى مطلقاً
 فيما فيه شبهة والمعتبر الضبط بثبوت حال التحمل والاداء وفي غيره حال الاداء فقط فيقبل
 ولو من اعيانهم او عبادهم وحققت **الثالث** حال الروي وموانع الروي
 مشهور بالرواية فان فيها يقبل ويحجج وان خالف جميع القياس وعن مالك

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

لستين
 على خلاف اوله
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

تقدم القياس عليه والا فان وافق القياس كلما وافق بعضا قبل والا فلا حديث المصنف وعند
الكشي يقدم على القياس قبل كل حد فثبت ان القياس قبل العلم وان لم يكن مشهورا بل هو
الاجديت اوضحين فان روى السلف خذا وسكتوا عن الطعن والتردد كما معروف وان
قبل البعض ونقل الثقة من قبل ان وافق قياسا وان رد الكل فلا يعمل به وان لم يظهر حديثه
في السلف لا يجب العمل به بل يجوز به ان وافق قياسا وان بعد القرون الثالثة فلا يعمل به **الرابع**
الانقطاع ومواما ظاهر وهو المرسل بمعنى ترك الوسطة بين الراوي والمروي عنه فهو ان افاد
القرون الثالثة فيقبل عندها وان بعدهم فان عدلا فكذلك مطلقا عند الكشي وان روى الثقة
مرسله كسنة عند ابن ابيه واما المرسل من وجه والسند من وجه فالصحيح قبوله واما باطن
فاما نقصان في الثابت بقدر شئ من شرائط الراوي واما بما عارضته دليل اقوى كعاضة
حديث فاطمة بنت قيس الكتاب وهذا لا يخص العموم قبل خلافا لاهل سمرقند كان غيبة
واما بشذوذ في البلوى العام واما باطن من الصلابة في الاجماع فيظهر به خلافا قبل
يقبلان عند العامة اذا صح **سنة الخامس** في الطعن ومواما من الراوي فانكار روايته
جرح وكذا تردده وتأويل بخلاف ظاهره عند الكشي وليس بجرح عند بعض وتأويل بخلاف
الظاهر كتحسين بعض محمدا بن ابي رباح في محمله وعمله عبر الرواية بخلاف ما رواه يعقبا جرح
دون ما كان قبله ومجهول التاريخ والامتناع عن العمل كالعمل بخلافه واما من غيره فان محمدا
بنا وليس محل حق في جرحه وان محل حق ليس بجرح وان من ائمة الحديث فان الطعن بمجمل
لا يقبل وقيل يقبل ان غيبة عاكما قبل موافق وان موافقا بما اتفق على كونه جرحا والطعن
غير متعصب فخرج والا فلا كالطعن بالهتكم ولا جرح بجلة روايته او كثرة ما عارضه وحديثه
السهو وجباية سنة اجتهادية وشبهت الجرح بالواحد كالتعويل ولا بالتعق في اللغة
وبالتعق في التنويف **سادس** محل الجرح فهو اما عبارات خالصة او غالبية على العقوبة
او على المؤنثة او مغلوطة بها ثبت بجرح الواحد بالشرائط فلا يقبل خبر القاسق والمستور
الا في البيانات ان ضم اليه التوى دون الحديث وقيل عن ابي خنيفة رحمه الله **سنة** كقول
ولا يقبل خبر الصبي والسنه والخالف **مطلقا** واما عقوبات وعن ابي يوسف
واخفا **المحصاة** فلا تثبت وعندها لا تثبت وعليه الاثر واما تنويف
العباد فمالا التزام فيه كالوكالات والرسالات في الهدايا والورائع والامانات

[illegible]

والاذن في التجارة فلا يشترط فيه الا التميز فيقبل خبر الفاسق والصبي والعبد والكافر ولو
التزم خلافه في الاثمة وما فيه الزام محض فيشتطيه العود عند الامكان والولاية الاولى
ولفظ الشهادة وما فيه الزام من وجب كقول الوكيل فان وكيله او رسوله فيقبل خبر الغير
العدل الواحد والا فيشتط العود والعدل وعندهما كالا الزام فيه **السادس** نفس
الخبر وسواء روي ما علم صدقه كخبر الرسول وحكمه الاعتقاد والامتنان وما علم كذبته كخبر
الربوبية وحكمه الاعتقاد والبطلان والاشغال بربه وما تجمل ما بلا رجحان كخبر النبي
وحكمه التوقف والاربع ما يرجح صدق الخبر الواحد الغير بشروط الرواية وحكمه العمل ببلال لزوم
اعتقاد يقيني وله اطراف ثلثة ولكل غيرهما وخصته الاول التسمي فخرية ان تعارض على الحديث
فتقول اسو بقول نعم او بقرا سوعليك والاول اولى خلافا للمؤمنين والكتابة والرسالة من
الغائب كالخطا ان ثبت بانيتها خلافا لمجهر المؤمنين وخصته الاجازة والمنان اوله فان علم
ما في الكتابة صحة الاجازة قيل صح مطلقا عند اب يوسف وعرضت الاثمة الاصح ان عدم هذه الاجازة
متفق والثاني الضبط وعرضية لفظه الى وقت الاداء وخصته المكتابة فان تكرر حين النظر
فجاءه وانقلب في زمانا غير مرة والا فلا يعمل به في الحديث وكذا في **سجل القاض** وحكمه انما هو
وعز اب يوسف الكتابة فيقبل في الحديث والسجل ان في يده او في يدا منيه والاولا يتقبل في الحديث
ان معروفه لا في السجل ولا في صحت في يد الخصم ومحمد يجوز العمل بالعكس ان لفظه مع وفاء لشبهة
والثالث الادعاء في النقل بلفظ وخصته النقل بالمعنى ومنه الرأى وبعض المحققين واختاره
عند العامة ان فقيهه يجوز مطلقا والانفيما قوي الظاهر لا في اتم المثلث ولا في جوامع الكلام مطلقا
وقيل جازية للفقهاء العارفين باللغة ان ظاهرا المعنى وقيل يجوز في العودات دون المكتابة وقيل
لمن يستعمل لفظه وقيل لمن نسي لفظه وبقى معناه واما اختصار الحديث فقبل ليس بجائز
مطلقا وقيل جازية مطلقا وقيل يجوز النص لا الزيادة وقيل الصحيح ان من العالم النواقب
تعلق المذكور بالمتروك وعدمه فجائز والا فلا واكتفى المصنف بحجة الحديث فلا كثر الجواز
كالكلام والخامس وعز ابن الصلاح كرامته ورد بان في الف باسما واستمر اعطيه بلا تكملة واما
فعله صلى الله عليه وسلم فاما ما قصد في كافي النوم والتمتع واما قصد في سلى ان يكون
مقصودا به اوزنه او فعل طبع فلا يتقيد به واما غير ذلك فلا اصل للاقتداء به ان علم صفة
من الاباحه والاستحباب والفرص واختلاف في الوجوب الا اذا قام دليل على الخصوص

[illegible]

عنهم

الحاكم الشيخ مكي
في الحاشية منه
في قوله عليه السلام
في قوله عليه السلام
في قوله عليه السلام
في قوله عليه السلام

والوقت والاستقامة شرط الجواز والاداء وللعهدة الارضية التامة تحقيقا والخروج بتقدير
وللطاراة ارادة الصلوة والركن شرط والحدود والعقوبات والكفارة ما نسبت اليه من
سرقه وقتل وامر اذ شرب الخمر والاباحة والشرعية المعاملة ابقاء العقود ولا تخلف
الشرعية التفرقة المستدعة **واما الشرط** فاما شرط محض وسواء ما حقق يتوقف عليه
اشئ في الواقع او حكم اشئ كاشهادة النكاح والوضوء للصلوة او جعل باعبار المكلف
وتعليق تصرفاته عليه كالبكوة الشرط او الدلالة واما شرط في حكم العلة وسواء لا يعارضه
علة تصالح لاصناف الحكم اليها فيصنف اليه كخبر البر وشق الذن وقطع جبل القنديل واما
شرط في حكم السب وسواء شرط اعتزض به وبين الحكم فعل خيرا غير منسوب اليه كحل
قيد العبد ونحوه بقصص واصطبل واما شرط انما الحكم كاول شرطين علق بها الحكم
واما شرط عللته وهو ما بين وجوده على خفية او وجود صفاتها خفية كالولادة للنسب
عندها ثبتت شهادة القائل وكالا احصان للحرم فلا يمنع شهوده ان يرجعوا لان العلل
لا يضاف الحكم اليها **واما العلل** في الوقوف الحكم به بلا تعلق بشئ من الوجوب والوجود
به وحي اما محض كالتكبير واما يقع شرط كما من نحو الاحصان واما يقع العلة كالعلل الشرعية
واما عللته بخلاف كالعلل الحقيقية والشرط يحقق **الركن الثاني** في الحكم قد عرفت مما سبق
ان الحكم بالحسن والنجس هو شرع وليس للعقل مدخل في الحكم والادراك غير كونه آلة لفهم
عنه الاشارة والحكم والادراك فيها للعقل فقط عند المعتزلة واختاره ثمانية ان الحكم هو
الشرع والعقل بين في البعض فالعقل غير معبر كل الاعتبار فلا يكلف الصبي بالايمان ولا
مهر كل الامه اذ غير عاينه وكثرة قيل وسواء المحل لقول الامام لا يلازم ارادة في المحل بل في ايق
لقيام الاقامة والانفس ويعذر في الشرايع الحقة الدليل **الركن الثالث** في الحكم
سواء بوجه ما ليس له الوجود في وسوء متعلق بحكم شرعي وسبب حكم شرعي آخر كما
ارنا وما ليس له الوجود في وسوء متعلق بحكم شرعي كذا ليس سببا كالاكل وماله وجود
شرعي وسوء متعلق بحكم شرعي وسبب حكم شرعي كالبيع وماله وجود شرعي وسوء متعلق
بحكم شرعي وليس سببا بحكم شرعي كذا كالصلوة ثم الحكم به اما حقوق الله خالصة او حقوق
العباد خالصة او ما جتمع فيه الحقان وحق العايب كذا القذف او حق العبد وغالب
كالقصاص وحق الله تعالى في اداء خالصة كالايمان وزودها اصول وزودها

٥٠
 سلك في البيع وكل في النكاح وهو شرف
 الطلاق
 كالبيع والنكاح والطلاق
 هو ما يوفى عليه الوجود بل ما فيه ولا فناء
 اليه
 وانما انما عليه البيع والطلاق
 فيه ما فيه ولا فناء بل ما فيه ولا فناء
 وصوب ذلك النكاح كالبس للملك
 عليه البيع
 الفوض ما لا يملك
 ادرك العقل
 فلا ضمان لانها في حكم البيع
 للتوفيق عليه في الجدة
 لعدم ضمان اكتم اليه
 فلا ضمان دخلت فيه الاداء وهو الاداء فان
 طلق فلا يضمن الاداء ما يضمنه انما هو
 ومن الاول للملك وجه انما لا يعلق
 وبالعكس تعلق فلا ادفع
 هذا على ما في ماني لوزن وان كان نوع
 معارة للغير
 على
 الذي يوفى عليه انما يكون له نوع وتقسيم
 بيني والظن معجزة
 فاقول كيف البيع العاقل بالايمان فلا ضمان
 من حيث فاقلة ثم تصف شيئا من الايمان
 واكثر من ذلك
 ما يتعلق بمجاورة كونه مال الغنم
 فاقول الايمان القسقي والاداء ما يتعلق به وادائه
 الايمان في ذلك الايمان
 ثم الصلوات ثم الحج ثم غيرها
 الاداء ثم غيرها

وتجاء فيها مؤنة لغيره **مؤنة** فيها العشر **مؤنة** فيها عقوبة كالمخرج وقوة
شدة بين العباد والعقوبة كاللغات والعبادة غالباً في الكفاية غير الغطر **حق** قائم بنفسه
كمس الغنائم والمعاون **وعقوبة** كاملة كالمحور ودخل يجوز عقوبتها **وعقوبة** قاهرة كمران اللات **اللائق**
التي **الرابع** في الحكم عليه وسوا المكلف ولا بد للتكليف في الاهلية وهي لا تثبت
الا بالعقل واعتبر فيه هذا البلوغ وقد عرفت ان الثمن اعتدنا في العقل هو التوسط ثم الاهلية
نوعان الاول اهلية وجوب وهما بناء على قيام الزينة فلا ديم له ذوق قبل الولادة من وجهه على
مال البعية وبعد الولادة تصلح لها ولكن تكون بغير قصد بنفسه بل حكمه وسواه لا يؤمن
اختياره في ان لا تثبت في حوله من حكم الوجوب ومخرجه لكل ما يمكن اذ لا يجب عليه ومالا
فلما لا تثبت لعدم المحل كسبح الحرفا كان من حقوق العباد وغيره فلو لم يوجب عليه وكذا ما
كان صله تشبه لمؤنة كنفقة الغريب ولا على من نفقة الاوجه كما يشبه البهنة فلا يحمل
الدية وما كان عقوبة واجبة لا يجب ومن حقوق العباد ما صح ادائه على غيره عليه كالعشر
والخراج وما لا يقع فلا كالتباعد الحاشية والعقوبة وما كان عبادة فيها مؤنة لا يلزم عليه
عند محمد ويلزم عندهما **والثاني** اهلية اداء في قامة بنى عليه ما صحه الاداء وكاملة تبنى عليها
وجوب الاداء وكل منها تثبت بغيره كذلك فالتكليف فالتكليف عقل الصبي المتعوه
والكامل عقل البالغ وما بالقاهرة انواع فحقوق الله كالايان وفروعه البدنية تقع من
غيره يلزم عليه وكذا الكفر في احكام الاخرة اجماعاً وفي احكام الدنيا ايضا عنه فلا خلاف
يوسف **وجقوق** العباد ان نفعاً متخاضعاً من غير اذن وليه وان كان متخاضعاً لاولاد
دائرة بينهم كالبيع بيع من براء وليه لا بد منه ثم **العوارض** سحاوية ومكانة اما اوتية
فمنها الجنون وسو يوجب الحجر عن الاقوال لا الافعال ولو باجادة الولي ويسقط بالحدود
والكفارات والعبادات والتبرعات وما كان حسناً لذاته كالايان وقبيحاً لذاته كالكفر ولو دونه
انما تثبت في حق تبعها لا بوب ووليها ومنها الصفه ومو قبل ان يفعل كالجنون الا ان الفسخ
ثم يفي على نفس الصغير فيؤخر الى زمل ان يفعل وبه يحد له ضرب من اهلية الاداء
فلا يستطاعه ما لا يتحمل سقوطه عن البالغ فحقوقه وجوب الايمان فاذا اذاته تقع
فرضا خلافاً لشيء الا ان يثاب عليه ويسقط عنه ما يتحمل السقوط كوجوب اداء الايمان
ويعفى عنه كل عهدة يتحمل العفو فلا يعفى رذته ولا حقوق العباد ولا يلزم على غيره واذا

[illegible]

[illegible]

استعاره **دَرْجَةُ الرَّحْمَةِ** وعقاب

يقول العبد الفقير الى الطاف ربه الخفية عصا الذين ابرئهم حقهم
 مغفرة الجنية ان احسن ما يزداد الوفاة ويدفع به البلية في
 البكرة والعشبة الحمد لو اهب العطية اي كل عطية او العطية
 المعروفة التي نزلت فيها السورة في تناسب فقر الحمد والصفوة
 الشدة تناسب ولا يخرج الحمد بذلك عن ان يكون على القيمة الواضحة
 الى الشاكر لان كل ما وهب لنبي من العطايا فهو يقيم على البرايا
 والصلوة على خير البرية اي جميع البرايا او البرية المعروفة التي عهد
 تفضل النبي عليه السلام عليها من الانس والجن والملك الكرام
 اذ ما عداها خارج عن ان يكون له في تلك التفضيل النظام
 وعلى الله اي اتباعه اذ هي احد معني الال فلو يلزم على المقص الاهمال
 بل فيها ابراهيم حسن لا يخفى على ارباب الكمال ولو قال وعلى الله العلية
 لكان احسن نسكا واعلى منزلة عند اصحاب الرواية ذوي النفوس
 الزكية اي المفهمة قال ابنه تعالى قد افلح من زكاه وزكاه النفس
 يستلزم زكاه العقل بالطريق الاول **اما** **بجد** اما ههنا **بجد** والتاكيد

التاكيد لا لفصل بل لجمع التاكيد والاول ايضا مما اشبه الرضى
 وان كان المشهور هو الثاني ومن قصر نظره على الثاني فقد صار
 عانيا لشكليات لا يجد لها عانيا فان معنى الاستعارات اراد
 الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية والاستعارة الخفية
 واراد بقوله وما يتعلق بها اقسام تلك المعاني وقرنتها كما يصح
 عنه عبارة فيما بعد ولا يخفى ان المعاني للفظ الاستعارة لا للاشارة
 فلا وجه للجمع وان لم ينس الاستعارة بالكناية اقسام وان لم يخف
 الاثرية الاستعارة بالكناية فبما ذكر في الكتب مفصلة
 عسيرة الضبط اراد بالكتب ما يشمل ما عبر عنه بالترقيم ايضا
 والاولى غير مضبوطة على سهل الضبط لظهور التعداد في اوردت ذكرها
 بحجة مضبوطة على وجه نطق به كتب المتقدمين اي على وجه دل
 عليه كثيرهم دلالة صريحة على ما يفيد التفسير عن الدلالة بالنطق ودل
 عليه ريز المشاخر على وزن علم الكلام وعلى وزن غنى جميع زبور
 بالفتح معنى الكتاب لفظا ومعنى وان كان الاول اعم فنظمت فريد
 عوائد جمع فريدة وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف **عند** ولا
 تحاط بالاولى لشرورها فاضافة الى عوائد من قبيل اضافة الصفة
 الى الوصف اي عوائد كالفرائد ولا يخفى حسن اضافة الفرائد

قد علم الاول ان يعبد بل عسيرة
 الضبط حسن زياد

فقد علم مضبوطة او على سهل الضبط بل على
 قوله مضبوطة

في هذا الكتاب الى عنوانه ولو قال فرائد فوائد كان احسن تتلق
 لتحقيق معاني الاستعارة واقسامها وقرائنها كما كان اذ في الترتيب
 والقرائن تليها اولم يلتفت اليه بان الاهتمام به دون الاهتمام
 بما ذكره وجعله داخل في تحقيق اقسام الاستعارات لانه انما ذكره
 لتحقيق الاستعارة المرشحة بأباه ذكر القرائن مع ان البحث عنها
 من جملة تحقيق الاستعارة واقسامها وثلاثة عقود لا يخفى
 حسن نظم الفرائد في العقود فان المتبادر منه ان كل عقد لواحد
 من تلك الثلاثة وانه على الترتيب المذكور والاول حق ودون الثاني
 العقد الاول في انواع المجاز الاولى في انواع الاستعارة لان المقصود
 في الرسالة تحقيق الاستعارات واقسامها وقرائنهما فاسواها
 مذكور بالنتج واقسام المجاز اوضح من انواع المجاز الا ان يقال انما
 ثلاثين باد والوهم الى الاقسام الاولى وفيه تست فرائد القرينة الاولى
 للمجاز المردف للمعرف بالمفرد ليدل على ذكر الكلمة في تعريفهم مع ان تقسيم
 ذلك للمعروف الى التمثيل كما هو ظاهر كلامهم دليل على ان المعرف مطلق
 المجاز ودل على صرف الكلمة الى ما بين الكلام لحفظ التعريف عن استعمال
 اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى اعني الكلمة المستعملة في غير ما
 وضعت له استقط عن التعريف قيد في اصطلاح به الخطاب

الخطاب مع انه ذكره لادخال الصلوة المستعمل في اللغة ^{في عرف}
 في العمل الشرعي لانها مجاز مع انهم لم يستعمل في غير ما وضعت له على
 ما ذكره غير ما وفيه نظر ولا يخرج الصلوة المستعمل في جبرها في الدعاء
 لانها مستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع انهم لم يستعمل
 بمجاز فلا بد من اخرجها بقيد في اصطلاح به الخطاب وهو عرف
 اللغة على ما نقول لانواع قيد الجنية المشعور بها في التعريف
 لعلاقة هي بالفتح واما بالكسر ففي الامور الحسية قال في الصحاح هي
 بالكسر علاقة السوط وخوها وبالفتح هي علاقة الحب واحزبه
 من الغلط فانه ليس بحقيقة ولا محاز كان يقال سهوا في مقام استعمال
 القرائن الكتاب ولا يخفى انه يعني عنه اشتراط القرينة لان القرينة ما
 السكلم للدلالة على قصده وليس مع الغلط نصب دل على قصد
 مع قرينة صفة لعلاقة كانت مع قرينة والاولى لعلاقة وقرينة
 لان القرينة ليست من توابع العلاقة بل كل منهما قائم بوقوف عليه
 المجاز والى ان تجعل قوله مع قرينة حال من المستكن في المستعملة
 والقرينة ما يقصص عن المراد بالوضع ما يوقع عن ارادته اخرج به
 الكايدة لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست لما نفع عن ارادة
 الموضوع له لان الفرق بينهما وبين المجازية ارادة المعنى الحقيقي

بصفة فأنه في حكم الكلي عندهم ويخرج عن العلوم الشخصية الغير
المشتركة ولا يخفى أنه تكلف جدائياً في مقام التفسير ومع ذلك
يخرج عن طوعا أو عن علم مع أن الاستعارة في أصلية وبدخل في مفهوم
التبعية فالاستعارة أصلية يعرف وجه أصالتها بعد معرفة
وجه تبعيةها والافتحى جربا في اللفظ المذكور في المشتق وأخر
فإنهما بقيا بقوله والأبعد جربا منها في المصدر إن كان مشتقا ذلك
لأنه إذا اردت استعارة قتل لمفهوم ضرب بتبعية مفهوم ضرب
بمفهوم قتل في شدة التأثير يشبه الضرب بالقتل ويستعار بالقتل ويشتق
منه قتل فيستعار قتل بتبعية استعارة القتل هكذا في المشتق
وعلى القوم ذلك بما فيه خفاء ولا ينبغي هذه الرسالة بتحقيق لكن نحن
نبين لك ما هو من مواهب الوهاب قريب إلى الأفرها فإنه قريب
المسلك غير بعيد المرام وهو أن المشتقات موضوعات بوضوح
وضع المادة والهبة فإذا كانت في استعارتها لا يغير معانيها
للرميات فالوجه الاستعارة الهيبة فيها فالاستعارات في أفعالها
هي باعتبار موادها في أفعالها باعتبار موادها بتبعية
استعارة المصدر وكذا إذا استعمل الفعل باعتبار الزمان كما
يعتبر عن المستقبل بالماضي يكون تبعية كتشبيه الضرب في المستقبل

في المستقبل بالضرب في الماضي فيحقق الوقوع فيستعار الضرب
فالاستعارة استعارة الهيبة وليست بتبعية استعارة
المصدر بل اللفظ بتمامه مستعار بتبعية استعارة الجرب
وإن اردت تحقيقا تركناه لضيق المقام لا يصح بالكلام فاعليك
برسالتنا الفارسية المعمولة في تحقيق المجاز قال في حواشي هذه
الرسالة أعلم أن الاستعارة في الفعل إنما تنصور بتبعية المصدر
والجرب في النسب الداخلية في مفهوم الاستعارة تبعا على قياس
الحرف فإن معناه نسبة مخصوصة تجري فيها الاستعارة تبعا لأن
مطلق النسبة لم يشتر معنى يصلح أن يجعل وجه الشبه والاستعارة
بخلاف متعلقات معاني الحروف فإنها أنواع مخصوصة لها أحوال
مشهورة ثم إن الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه
الضرب الشديد مثله بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه
قتل بمعنى ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالقتل
في الماضي مثله في تحقيق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون اللفظ المصدر
عن الضرب موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد
في كل واحد منهما بقيد مفاد لغيره فيصير التشبيه لذلك كما أفاد
الحقق الشريف قدس سره لكن ذكر العلوم المحقق عند الله تعالى

في الفوائد الجارية ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدنا
 وزمانا في الاكثر والاستعارة متصورة في كل واحد من الثلثة ففي
 النسبة كهرم الامير الجند وفي الزمان كنادي اصحاب الجنة وفي
 الحديث فيشرهم بعد ايت اليم هذا كلامه تأمل فان في اشارة الى
 ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع من النسبة دونه النسبة
 في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي فافهم امر بالتأمل في قول
 بالاستعارة للنسبة في هرم الامير الجند ونادى اصحاب
 الجنة فانه كما يصح تشبيه نسبة الهرم الامير بنسبة الهرم الى الجنة
 والاستعارة يمكن تشبيه نسبة النداء في الزمان للمستقبل
 بنسبة النداء في الزمان الماضي والاستعارة فكون الاستعارة
 في لحدى الصورتين للنسبة دونه الاخرى تفرقة من غير فارق ولم
 يلتفت الى ما هو اهم من ذلك من ان الحق من القولين ايها هو
 نحن نقول الحق ما ذكره الشريف المحقق ولكن لما ذكره اما الاول
 فان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل مجازيا كان او حقيقيا ولهذا
 ليس في هرم الامير الجنة مجاز لفوق واما الثاني فلان النسبة
 الفعل انواعا نسبة الى الفاعل وهي نسبة مخصوصة كما ان الابداء
 نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول ونسبة الى المكان الى غير ذلك

ذلك وكل منهما نوع مخصوص له لوازم مخصوصة يصح ان يشبهها
 باعتبارها لكن هذه المناقشة مع العاومة المحقق ليس الا في المثال
 وهو قوله هرم الامير الجنة الاستعارة في النسبة اما لو قطع
 النظر عنه فالحق مع العاومة لان الفعل قد يوضع للنسبة
 لغواضرب وهي مشتهرة بصفات تصلح لان تشبه بها كالجواب
 وقد يوضع للنسبة الاخبارية وهي مشتهرة بالمطابقة والامثلة
 ويستعار الفعل من احد علم الاخرى كاستعارة رحمة الله لرحم
 واستعارة قوله فينبؤ مقعده من النار في قوله عليه السلام من بعد
 على الكذب فينبؤ مقعده من النار للنسبة الاستقبالية الخبرية فانه
 يبعث فينبؤ مقعده من النار صرح به في شرح الحديث وفي متعلق مع
 الحرف ان كان حرفا ولما كان متعلق مع الحرف ظاهر افيما هو معنى
 فيه اي المتعلق ملحوظ بتبعيته حتى توهم صاحب التلخيص انه في لام
 التعليل مجرورة فتدبر تحقيا للحق ورد الخطا بالطلق فقال
 والمراد بمتعلق مع الحرف ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة كالابتداء
 ونحوه من الانتهاء والتعليل والموضوع له الحروف هو هذه المعاني
 المطلقة عند الجمهور ولكن الواضح بشرط استعماله في جزئي تحصيل
 من جزئية حتى يزعم كون الحروف مجازات لاحقا لوقوعها وبعض

وفق لتحقيق جعل الموضوع له البريات المنصوصة وجعل تلك المطلقا
تعبيرات البريات احضرت بها عند الوضع لها ولكونه الحق الحقيقي
بالاختيار واختاره المصنف جعلها مقاربا للمعاني الحروف ولم يجعلها
معاني الحروف وتحقيق الاستعارة في الحروف ان معانيها لعدم
استقلالها لا يمكن ان يشب بها لان التشبيه هو المحكوم عليه
بمشاركه المشبه له في امر فيجوز التشبيه فيما يقربه عنها ويلزم ببقية
الاستعارة في التعبيرات الاستعارة في معاني الحروف ومن الحواشي
اكتسبها في هذا المقام هذا اعلم له بقسم المجاز المرسل الى الالف والبقية
على قياس الاستعارة لكن ربما يشعركاومهم بذلك قال المقلد
ومن امثلة المجاز المرسل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم استعمل قرأت مكان اردت القرأت لتكون
القرأة مستببة عن ارادتها استعمالا مجازيا يقرب بين العلاقة والمدة
فيشير الى استعمال المشتق بمعنى المشتق ببقية المصدر وجوز
في شرح التلخيص ان يكون نطقت في نطق الحال مجازا ورساو
عن ذلك باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فافهم يريد انه بين علاقة
المجازين بمعنى المصدرين دون الفعلين ويشعر ذلك باعتبار
العلاقة بين المصدرين اولا وفيه بحث لانه نبه على ان العلاقة با

117
باعتبار بعض اجزاء معنى الفعل دون كل جزء واكثر البقية قدمة
المفعول لان معنى وضع الظاهر موضع الضمير كمال التباس
فوضعه موضع الضمير لان الضمير لو كان متصلا وجب التقييم
على الفاعل لعدم تعدد الاتصال فاحفظه فانه كلمة جلية قد
وفقنا لاستخراجها السكاكي وردها الى الملكية لا يرد نفسها الى
الملكية بل يجعل فرقتها ملكية ويرد نفسها الى الخيلية ولما كانت
المقصود بهما قال كما ستعرفه بنظر بيانه فان قلت لا وجه لاسكا
التيقية وغايتها اخرجهما عن كونها تبقية اذا احتمل كونها
ملكية لا بد فمع احتملها تبقية قلت يرجح الملكية عدم كونها تبقية
لاعتبار استعارة اخرى والاعتبار المرجوح منكر عند ذوى العقول
الراجحة ونبه فيما بعد على كون الانكار مثبتا على الرجحان لا على البطاوان
لو كنت ذات شبيه لنرى انك ذهاب السكاكي الى انه ان كان لاسكا
مخففا حسا او عقلا فالاستعارة تحقيقية لكون المستعار مخففا
مقينا والافخيلية لبناء المستعار له على التوهم والتجيد وهذا رتبة
ما ذكره السكاكي والافافقة التي تستفاد من كلامه نالوية تحقيقية
وخيلية ومحملة لهما ولما كان المحملة لهما لا يخرج منها جعل مال
القة المنفصاة في التحقيقية والخيلية وانما قال وسينكشف لك

حَقَّقَهَا أَثَارَةً إِلَى مَا سَبَّحَهُ مِنْ أَتَمِّهَا الْقَرِينَةُ لِلْوَسْطَةِ
 الْمَكْنِيَّةِ كَمَا فِي أَطْفَارِ الْمَنِيَّةِ فَإِنَّ الْأَطْفَارَ اسْتَعَارَتْ فِي مَوْجِئَتِهَا
 وَتَوَهَّتْ فِي الْمَنِيَّةِ نَسِيبَةً بِالْأَطْفَارِ بَعْدَ تَسْبِيحِهَا بِالْبَحْرِ
 وَتَبَرُّكُهَا مِنْزِلَةً وَاحِدَةً عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ تَرْيِيفِهَا بِأَنَّهُ تَقَعُّفٌ لِأَنَّ
 الْقَرِينَةَ حَاصِلَةً بِمَجْرَدِ اثْبَاتِ الْأَطْفَارِ الْحَقِيقَةِ لَهَا بِمَجَارِئِ قُوَّهِمْ صَوْفٍ
 تَسْبِيحُهُ بِالْأَطْفَارِ فِيهَا وَالِاسْتِعَارَةُ الْأَطْفَارِ فِيهَا لِتَحْصِيلِ الْقَرِينَةِ
 لِلْمَكْنِيَّةِ خُرُوجَ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ الْقَرِينَةُ الرَّابِعَةُ الِاسْتِعَارَةُ أَنْ لَمْ
 تَقْتَرِنْ بِمَا يَأْوِيهِمْ شَيْئًا مِنَ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ أَوْ الْمُسْتَعَارَ لَهُ فَطُلُقَ الْمُرَادُ
 مِنَ الْإِقْتِرَانِ بِالْمَأْوِيهِمْ الْإِقْتِرَانُ بِمَا سَوَى الْقَرِينَةِ وَالْأَفَاقُ الْقَرِينَةُ بِمَا يَأْوِيهِمْ
 الْمُسْتَعَارَ لَهُ فَلَوْ بَوَاجِدَ اسْتِعَارَةٍ مُطْلَقَةٍ لَا يَقَالُ الِاسْتِعَارَةُ بِالْإِعْتِبَارِ
 الْقَرِينَةِ لَا يَقْتَرِنْ بِمَا يَأْوِيهِمْ الْمُسْتَعَارَ لَهُ لَا يَقْتَرِنْ بِمَا يَصِيرُ مُسْتَعَارًا لَهُ بِأَقْرَبِهَا
 الْقَرِينَةُ لِأَنَّا نَقُولُ الِاسْتِعَارَةَ تَحْقِيقُ بِاللَّقَرِينَةِ الْمَانِعَةِ مِنْ إِدَاةِ الْمَوْجِدِ
 وَيَأْوِيهِ الْمُسْتَعَارَ لَهُ الْقَرِينَةُ الْمُعَيَّنَةُ لِلْمُرَادِ فَالِاسْتِعَارَةُ بِإِعْتِبَارِ الْقَرِينَةِ
 الْمُعَيَّنَةِ مَقْتَرَنَةٌ بِمَا يَأْوِيهِمْ الْمُسْتَعَارَ لَهُ فَلَوْ بَدَأَ مِنَ التَّجْدِيدِ خَوَارِيتِ اسْمِ
 الْأَوَّلِ تَقْيِيدَهُ بِالرَّمِيِّ لَمْ يَتَوَهَّمْ أَنَّ الْأَطْلُوقَ مَشْرُوطٌ بِانْتِفَاءِ الْقَرِينَةِ
 وَأَنْ قَرْنَتْ بِمَا يَأْوِيهِمْ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ فَتَشْتَمِلُ خَوَارِيتِ اسْمِ لَمْ يَبْدَأْ
 عَلَى وَزْنِ غَلْمِ الشَّعْرِ الْمَقْرُونِ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ جِدَا وَالْبَيْدَةُ شِعْرُ الْأَسَدِ

٣٥
 الْأَسَدِ الْمُنْتَبِهَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ وَيُقَالُ لِلْأَسَدِ ذُو بَيْدَةٍ وَالْبَيْدَةُ كَيْفِيَّةُ جَمْعِهَا
 أَطْفَارُهَا وَهِيَ جَمْعُ ظَفَرٍ لَمْ تَقْلَمْ مِنْ التَّقْلِيمِ بِمَعْنَى الْقَطْعِ جَعَلَ قَوْلَهُ لَمْ يَبْدَأْ
 تَرْيِيفُهَا لِأَنَّ الْبَيْدَ يَأْوِيهِ الْمُنْتَبِهَةُ وَمِنْ خَوَاصِرِهِ وَكَذَا أَطْفَارُهَا لَمْ تَقْلَمْ
 لِأَنَّ عَدَمَ تَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ اخْتِصَارٌ لَا يَقَالُ فِي قَوْلِهِ أَطْفَارُهَا لَمْ تَقْلَمْ شَيْئًا
 التَّجْرِيدُ لِأَنَّ الْوَصْفَ بَعْدَ تَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ إِنَّمَا يَعَارَفُ فِي مَا هُوَ مِنْ شَيْءٍ
 تَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ وَهُوَ الْأَنْسَاءُ لَا تَقُولُ عَدَمَ تَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ كَنَائِيَّةٌ عَنْ
 الْقُوَّةِ عَلَى مَا فِي حَوَاشِي الْكُشَافِ فَنَأْمُلُ قُوَّهِمْ بِشَيْءٍ التَّجْرِيدُ بِإِعْتِبَارِ
 اللَّفْظِ لَا بِإِعْتِبَارِ مَا هُوَ الْمَعَارَفُ مِنْ تَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ لِأَنَّهُ كَنَائِيَّةٌ عَنِ الصَّغْفَرِ
 وَتُشْرَحُ الْكُشَافُ يَقَالُ فَلَوْ أَنَّ مَقْلُومَ الْأَطْفَارِ أَوْ ضَعِيفٌ وَأَنْ قَرْنَتْ بِمَا
 بِمَا يَأْوِيهِمْ الْمُسْتَعَارَ لَهُ فَجَرْدَةُ لِتَجْرِيدِهَا عَنْ بَعْضِ مَبَالِغِهَا فِي الِاسْتِعَارَةِ
 لِأَنَّهُ صَارَ بِدُونِ كَوْنِهَا مِنَ الْمُنْتَبِهَةِ أَبْعَدَ عَنْ مَعْنَى الْإِتِّحَادِ الَّذِي فِي الِاسْتِعَارَةِ
 وَمِنْهُ نَشَأَ الْمَبَالِغَةُ خَوَارِيتِ اسْمِ شَاكِي السَّوْحِ وَقَدْ يَجْمَعُ التَّجْرِيدُ
 وَالتَّجْرِيدُ كَمَا فِي قَوْلِهِ لَدَى اسْمِ شَاكِي السَّوْحِ مَقْدَفٌ لَمْ يَبْدَأْ أَطْفَارُ
 لَمْ تَقْلَمْ أَيْ عِنْدَ اسْمِ تَأْمِ السَّوْحِ كَثِيرٌ لَمْ يَبْدَأْ مَقْدَفُ اسْمِ مَقْمُولِ
 مِنَ التَّقْدِيفِ بِالْقَافِ وَالذَّالُ الْمَجْمُوعُ مَبَالِغَةُ الْقَدْفِ بِمَعْنَى الرَّمِيِّ بِاللِّحْمِ
 كَأَنَّهُ رَمَى بِاللِّحْمِ فَالْتَقْيُ اعْتِبَارِيٌّ وَالتَّزْيِيجُ الْبَلُغُ لِأَنَّهُ مَبَالِغَةُ الْحَقِيقِ
 الْمَبَالِغَةُ فِي التَّشْبِيهِ اسْتِثْنَاءُ الْبَلِغَةِ إِلَى التَّزْيِيجِ جَارِيٍّ مِنْ قَبْلِ الْأَسَدِ

الى السبب والا فلا يبلغ من البلاغة هو الكلام ومن المبالغة هو
الكلام والاطلاق ابلغ من التجريد وقد اشرنا الى وجهه فنبه
وجع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتساوقها باعتبار
رسمها واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة
فلا تعد قرينة المضرة بخبريد الخور ايت استدبرى ولا قرينة
المكنية ترشيحا والا لم يجد استعارة مطلقة ويستفاد من
كلامه انه لو لم يشترط زيادة التجريد والترشيح على تمام الاستعارة
لكانت التخيلية ترشيحا وليس كذلك مطلقا لان الترشيح
ذكر ما يرمي المستعار منه والمستعار منه في المكنية المشبه على
مذهب السكاكي نعم يكون كذلك في مذهب المختار **الفصل**
الخامسة الترشيح بجوز ان يكون باقيا على حقيقة تابع في الذكر
للتعبير عن الشيء بلفظ الاستعارة مرتباً للاستعارة لا بقصد
به الاتقوية كما انه نقل لفظ المشبه به مع رويته الى المشبه و
يجوز ان يكون مستعاراً من ما يرمي المستعار منه يكون ترشيح
الاستعارة بمجرد انه غير من ما يرمي بلفظ موضوع لما يرمي المستعار
منه ولا يخفى ان هذا لا يلحق بكون لفظ ما يرمي المستعار منه مستعاراً
بل بتحقيق الترشيح بذلك التعبير على وجه الاستعارة كان

كان او على وجه المجاز المرسل اما الملايم المذكور او المقدار المشترك
بين المشبه والمشب به وانما يخل مثل ذلك في التجريد بان يكون باقيا
على حقيقة او مجازاً بما يرمي المشبه به في جميع التجريد والترشيح و
ويخل الوجر بين بل الوجوه قوله تعالى واعصوا اجل الله انتم
الحمل للعهد المشابهة العهد بالحمل في اللون وسيله لربطه بشي
وذكر الاعتصام وهو التمسك بالحمل ترشيحا اما باقيا على معناه
او مستعاراً للوثوق بالعهد او مجازاً مرسل في الوثوق بالعهد
لعلاقة الاطلاق والتقييد فيكون مجازاً بمرتين او في الوثوق
كانه في ثقتي بعهد الله ووجه كل من الترشيح والاستعارة ترشيح
لاخر فتأمل **الخاتمة** ان الترشيح المقرب بذكر ما يرمي المشبه به
شموله لذكر ما يرمي المشبه بلفظ ما يرمي المشبه فكان اخذه بما ذكره
الشراح المحقق في شرحه للتخلص في الاستنباط من كلام الكشاف
انه قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية ذكر ما يرمي المشبه بلفظ الملايم
المشب به كما ذكره في قوله تعالى ينقضون عهد الله وبيد كرتقيده
وما عليه فيما سيذكره في الاستعارة التخيلية **الفصل السادسة**
المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له له علاقة مع
قرينة المفرد اي كقرينة المفرد في كونها مانعة عن ارادة الموضوع له

فيصدق التعريف على مجموع واعصموا الجبل الله الاحتمالين لانه
 اذا استعمل جزء من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموع
 في ما وضع له لان الموضوع له للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء
 وفي تسمية المجموع المركب استعارة مركبة نظر بل في تسميتها
 استعارة كما لا يخفى على من ليس في معرفة الفن كالمستعمل من الفن
 وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله اي في الجنة مع ان في
 جعله مجازا مركبا نظر وانما حصل ان المجاز المركب يخص التسمية
 والخبر المستعمل في الانشاء والمستعمل في لازم فائدة الخبر والانشاء
 المستعمل في الخبر ولا يشمل ملحقا في احد الفاعل ان كان متعلقا
 غير المتبادر فلا يسمى استعارة في حوائثه ولم يقل يسمى مجازا مرسل
 لعدم نص يخرجهم بذلك هذا والشرطية خبر لقوله المجاز المركب
 وما بينهما اعتراض بالواو ويومهم في التسمية بالاستعارة ان
 يسمى باسم آخر بل يكاد يومهم ان يسمى تسمية بغير ضمنية الاستعارة
 مع ان لا يسمى باسم بل مما فات القوم واعتراض عليهم الشارح المحقق
 التلخيص بان المجازات المركبة كثيرة كالاجزاء المستعملة في الانشاء
 فلا وجه لخص المجاز المركب في الاستعارة التسمية وحس نقول
 في جوابه لا يجوز في شيء من اجزاء التسمية من حيث الاستعارة

الاستعارة التسمية بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة
 من كونها حقائق او مجازات او تخلفات بل في المجموع من حيث
 المجموع بخلاف غيرها من المركبات فان الخبز فيها سا واليهما
 من الخبز في احد اجزائها فلم يلتفتوا الى ذلك الخبز واكتفوا
 عن بيان بيان الخبز في مفردة وهيئة المركب اخرى والانشاء
 موضوعة لنوع من النبتة فخبز فيها بنقلها الى النوع الآخر
 فيصير المركب مجازا بتسمية ذلك الخبز بخلاف التمثيل نعم نتيجة
 ان الخبز في الهيئة التركيبية لم يدخل في شيء من الاقسام
 فاما ان يخبز في الكلمة المستعملة في التعريف وتجعل شاملة
 لها واما ان يترك بيانها بالمقايضة فان قلت انما يدفع هذا
 ما ذكرت من المركبات في مقام الانشكال لكن هناك ما لم يذكر
 من المركبات المقصودة بها افادة لازم فائدة الخبر فان قولك
 حفظت التورية تقصده افادة معنى علمت انك حفظت
 التورية ولا يجوز في شيء من اجزائه فهو كقولك تقدم
 وتؤخر اخرى بعينه قلت لعلة عندهم من قبيل المسلم من سلم
 المسلمون من يده ولسانه فيمن يوزي المسلمين فانه يراون

هذا الشخص ليس بمسلم لكن من عرض الكلام ولا بصير اللفظ به
 مجازا ولا صنف في هذا المقام حاشية يعني فيها ما ذكرناه ولكننا
 ننقلها ليكون نشرها جامعاً لحواشيه رعاية الحق مكتوب وهي
 هذه اجزاء المركب المسمى استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل
 في انزعاج وجه الشبه الا انه ليس في شيء منها على انفرادة يجوز اعتباراً
 هذا المجاز المنعلق بمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة
 او مجازاً أما الاول فكما في المثال المذكور وأما الثاني فكما عبر في الكلام
 المذكور عن التقديم والتأخير والرجل بلفظ مجازي وكما في قوله
 تعاضد الله على قلوبهم الآية اذا جعل الختم استعادة لاحداث
 هيئة ما نفعت الحلول الحق فيها وجعل الكلام استعارة
 لاحداث هيئة تمثيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب
 ختم الله عليها تحفة او مقدرة هذا كلامه والآن في استعارة
 تمثيلية لانتماله على التمثيل بمعنى التشبيه وحضر التمثيل بها
 مع ان الاستعارة بدون تمثيل لان فضل التشبيه كونه
 المركب بالمركب حتى كان ما عده من التشبيه في نظر اللفظ
 كونه تشبيه وهذا الاستعارة متممة وتساو ابلاغة حتى
 لا يكاد يرضى من ذاق حلوة البيان ولو بطرف اللسان

هذا الشخص ليس بمسلم لكن من عرض الكلام ولا بصير اللفظ به
 مجازا ولا صنف في هذا المقام حاشية يعني فيها ما ذكرناه ولكننا
 ننقلها ليكون نشرها جامعاً لحواشيه رعاية الحق مكتوب وهي
 هذه اجزاء المركب المسمى استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل
 في انزعاج وجه الشبه الا انه ليس في شيء منها على انفرادة يجوز اعتباراً
 هذا المجاز المنعلق بمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة
 او مجازاً أما الاول فكما في المثال المذكور وأما الثاني فكما عبر في الكلام
 المذكور عن التقديم والتأخير والرجل بلفظ مجازي وكما في قوله
 تعاضد الله على قلوبهم الآية اذا جعل الختم استعادة لاحداث
 هيئة ما نفعت الحلول الحق فيها وجعل الكلام استعارة
 لاحداث هيئة تمثيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب
 ختم الله عليها تحفة او مقدرة هذا كلامه والآن في استعارة
 تمثيلية لانتماله على التمثيل بمعنى التشبيه وحضر التمثيل بها
 مع ان الاستعارة بدون تمثيل لان فضل التشبيه كونه
 المركب بالمركب حتى كان ما عده من التشبيه في نظر اللفظ
 كونه تشبيه وهذا الاستعارة متممة وتساو ابلاغة حتى
 لا يكاد يرضى من ذاق حلوة البيان ولو بطرف اللسان

هذا الشخص ليس بمسلم لكن من عرض الكلام ولا بصير اللفظ به
 مجازا ولا صنف في هذا المقام حاشية يعني فيها ما ذكرناه ولكننا
 ننقلها ليكون نشرها جامعاً لحواشيه رعاية الحق مكتوب وهي
 هذه اجزاء المركب المسمى استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل
 في انزعاج وجه الشبه الا انه ليس في شيء منها على انفرادة يجوز اعتباراً
 هذا المجاز المنعلق بمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة
 او مجازاً أما الاول فكما في المثال المذكور وأما الثاني فكما عبر في الكلام
 المذكور عن التقديم والتأخير والرجل بلفظ مجازي وكما في قوله
 تعاضد الله على قلوبهم الآية اذا جعل الختم استعادة لاحداث
 هيئة ما نفعت الحلول الحق فيها وجعل الكلام استعارة
 لاحداث هيئة تمثيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب
 ختم الله عليها تحفة او مقدرة هذا كلامه والآن في استعارة
 تمثيلية لانتماله على التمثيل بمعنى التشبيه وحضر التمثيل بها
 مع ان الاستعارة بدون تمثيل لان فضل التشبيه كونه
 المركب بالمركب حتى كان ما عده من التشبيه في نظر اللفظ
 كونه تشبيه وهذا الاستعارة متممة وتساو ابلاغة حتى
 لا يكاد يرضى من ذاق حلوة البيان ولو بطرف اللسان

اللسان ان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة ان امكن
 ويحمل عليه حين الامكان ليكون المنظور للبليغ في هذا التشبيه التشبيه
 العظيم الشأن وحقيقته ان يؤخذ امور متعددة من التشبيه ويجمع في
 الخاطر وكذا في التشبيه ويجعل المجموعان مشاركين في مجموع مترجع
 يشتملها وان اردت مزيد تفصيل فلا تطلب في هذا المختصر القليل واجمع
 الى مقام اعاد مثله لا الى كلامهم عدا الاجاز من قصده وفي حواشيه كما
 ان الامثلة المصروفة قد تكون مركبة يجوز ان تكون الاستعارة الكلية
 ايضاً مركبة اذا ما نفع من ذلك عقلاً لكثير لم يذكرها وفي وقوعها
 في الكلام تردد في تركب على حاله هذه الحاشية ظفرت بعد حين من
 الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى ما ذكره التفاتاني في قوله تعالى
 حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذ من في النار في سورة النازل ومن
 حواشيه في هذا المقام اذا قيل انبت الربيع البقل وقصد به تشبيه
 التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل فلو شك ان مجاز مركب والعلوة
 فيه المشابهة وشرح العلامة التفاتاني في شرح شرح الاصول بانتماله
 تمثيلية خلو اراك تقدم رجاء وتؤخر اخرى ولي فيه جث فان الاستعارة
 المركبة التمثيلية على ما صرحوا به يجب ان يكون وجه التشبيه هيئة مترجعة
 من عدة امور وكذا الطرفان يجب ان يكون هيتين مترعنين من مجموع

اللسان ان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة ان امكن
 ويحمل عليه حين الامكان ليكون المنظور للبليغ في هذا التشبيه التشبيه
 العظيم الشأن وحقيقته ان يؤخذ امور متعددة من التشبيه ويجمع في
 الخاطر وكذا في التشبيه ويجعل المجموعان مشاركين في مجموع مترجع
 يشتملها وان اردت مزيد تفصيل فلا تطلب في هذا المختصر القليل واجمع
 الى مقام اعاد مثله لا الى كلامهم عدا الاجاز من قصده وفي حواشيه كما
 ان الامثلة المصروفة قد تكون مركبة يجوز ان تكون الاستعارة الكلية
 ايضاً مركبة اذا ما نفع من ذلك عقلاً لكثير لم يذكرها وفي وقوعها
 في الكلام تردد في تركب على حاله هذه الحاشية ظفرت بعد حين من
 الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى ما ذكره التفاتاني في قوله تعالى
 حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذ من في النار في سورة النازل ومن
 حواشيه في هذا المقام اذا قيل انبت الربيع البقل وقصد به تشبيه
 التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل فلو شك ان مجاز مركب والعلوة
 فيه المشابهة وشرح العلامة التفاتاني في شرح شرح الاصول بانتماله
 تمثيلية خلو اراك تقدم رجاء وتؤخر اخرى ولي فيه جث فان الاستعارة
 المركبة التمثيلية على ما صرحوا به يجب ان يكون وجه التشبيه هيئة مترجعة
 من عدة امور وكذا الطرفان يجب ان يكون هيتين مترعنين من مجموع

اللسان ان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة ان امكن
 ويحمل عليه حين الامكان ليكون المنظور للبليغ في هذا التشبيه التشبيه
 العظيم الشأن وحقيقته ان يؤخذ امور متعددة من التشبيه ويجمع في
 الخاطر وكذا في التشبيه ويجعل المجموعان مشاركين في مجموع مترجع
 يشتملها وان اردت مزيد تفصيل فلا تطلب في هذا المختصر القليل واجمع
 الى مقام اعاد مثله لا الى كلامهم عدا الاجاز من قصده وفي حواشيه كما
 ان الامثلة المصروفة قد تكون مركبة يجوز ان تكون الاستعارة الكلية
 ايضاً مركبة اذا ما نفع من ذلك عقلاً لكثير لم يذكرها وفي وقوعها
 في الكلام تردد في تركب على حاله هذه الحاشية ظفرت بعد حين من
 الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى ما ذكره التفاتاني في قوله تعالى
 حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذ من في النار في سورة النازل ومن
 حواشيه في هذا المقام اذا قيل انبت الربيع البقل وقصد به تشبيه
 التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل فلو شك ان مجاز مركب والعلوة
 فيه المشابهة وشرح العلامة التفاتاني في شرح شرح الاصول بانتماله
 تمثيلية خلو اراك تقدم رجاء وتؤخر اخرى ولي فيه جث فان الاستعارة
 المركبة التمثيلية على ما صرحوا به يجب ان يكون وجه التشبيه هيئة مترجعة
 من عدة امور وكذا الطرفان يجب ان يكون هيتين مترعنين من مجموع

الشيء قد تضامنت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا فيقع في كل
من الطرفين عدة أمور ربما يكون وجه التشبيه فيما بينهما ظاهرا لكن
لا يلتفت اليه وفي كون المثال المذكور كذلك بحث ولا تشبهته في
ان نحواني اراك الى آخره غير مستعمل في التلبس الغير الفاعل ثم القول
بمثال هذا النوع من المجاز في مثل هذا التركيب نسبة العلومة عطف للثمة
والدين في الفوائد الفياضية وشرح المختصر للإمام عبد القاهر وذكر
العلامة النفاذ في انه ليس قولاً لعبد القاهر ولا لغيره من علماء
البيان لكنه ليس بعد هذا كلامه وما ذكر من البحث مندفع بانه
لو قصد تشبيه الغير الفاعل بالفاعل لمضاهاته اياه في التلبس لم يند
الفعل اليه كما هو المشهور لم يكن يجوز في اللفظ فضلا عن ان يكون
مجازا مركبا اما لو قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم
المركب من غير قصد الى جزء من الاجزاء بالتلبس الذي هو عبارة عن
مفهوم مركب آخر كذلك فاستعمل اللفظ الموضوع بالوضع التوضيحي
للمركب الثاني في الاول فالخفاء في انه تشبيهاً بامور قد تضامنت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحداً يكون مثل قولنا اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا يلزم من تشبيهه بالاعتبار بالقول
المذكور كون القول المذكور مستعملاً في التلبس الغير الفاعل فلا يتجه

فلا يتجه ايضا ما ذكره بقوله ولا تشبهته ان نحواني اراك اه غير
مستعمل في التلبس الغير الفاعل وما يؤيد ما ذكرنا من ان نقله اياه
قال ذلك المحقق انه لم يقل به احد لكنه ليس بعد فانه يشترط
انه توجب للمركب المذكور غير ما هو المشهور نحواني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى ظاهرا وتؤخر رجلا اخرى ولا يحصل له بل
اخرى صفة تارة اي اني اراك تقدم رجلا تارة وتؤخر ذلك الرجل
تارة اخرى أي تردد في الاقدام أي الشجاعة والجرأة على الامر والاجتهاد
بجسم واحد مقدم اي كف النفس عنه لا تدري انهما اخرى هكذا حقق
المثال فانه التحقيق الوفي الاجل ولا يذهب عليك انه لا يمكن الحكم على
مفهوم الجملة كما لا يصح على مفهوم الفعل والحرف فلا يصح في التشبيه
الذي مبني الاستعارة بل لا بد له من التشبيه فيما ييسر التشبيه
الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مضمون
الجملة او في الهيئة المنتزعة منها فيكون الاستعارة فيها ايضا
وقد خلا عن الالمام اليه كما هو القوم وما يختلج في الصدر ولا نجد
في صدر بعد صدر ان قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستبعد من التردد فيحتمل ان يكون الجوز باعتبارها فيصحق المجاز
للمرسل في المجموع من غير تصرف في الاجزاء كالاستعارة **الفصل الثاني**

وتختص مع الاستعارة بالكثرة اتفقت القوم على ذلك
 القوم اذ لا بد للاتفاق من فاعل متعدد الا ان يقال قصدت
 بتوحيدها بالمبالغة في الاتفاق حتى تجاوزت الى الاتحاد ولا يبعد
 ان يقال الاسناد مجازي وحقيقة اتفقت القوم في كونهما
 وحدة الكلمة في فاعليتها على انه اذا تشبه امر باخر من غير نصير
 من اركان التشبيه سوى المشبه المراد بالمشبه ما لو اتي بالتشبيه
 مشبهه لا ما ذكر كونه مشبهه فان الميته في اظفار الميته ليست
 هكذا اذ ليس في نظم هذا الكلام تشبيه بل التشبيه وموزاياه باضافة
 الاظفار والشرط المذكور يشمل قولنا زيد في جواب من قال من تشبه
 عمرو مع انه ليس هناك استعارة بالكناية فاخرجه بقوله ودل عليه
 اي على ذلك التشبيه بذكر ما يختص بالمشبه به لا يشمل مثل يقضون
 عهد الله اذ المراد بالنقض بطلان العهد فانه لم يدل على التشبيه
 فيه بذكر ما يختص بالمشبه به بل بذكر ما يختص بالمشبه بلفظ ما يختص
 بالمشبه به الا ان يتكلف بما ارجوا ان لا يخفى على مثلك وفي شمول
 البيان للاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي نظر لان مبنى الكلام
 في مذهبه على تناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة فليس الدلالة
 بذكر ما يختص بالمشبه به على التشبيه بل على دعوى تقرير الاتحاد حيث

حيث لا يقصد بالقوى وجعل مستلث الثبوت وبقرعة باسم المشبه
 وكذا في شمول الاستعارة بالكناية على المذهب المختار اذ الدلالة
 بذكر ما يختص بالمشبه به على اللفظ المستعار للمشبه لا على التشبيه
 فالاولى ان يقال اذا لم يذكر من اركان التشبيه شيء بشي سوى
 للمشبه وذكر ما يختص بالمشبه به كان هناك استعارة بالكناية
 لكن اضطرب اقوالهم اي اختلفت اقوالهم اضطرب خبر القوم
 بمعنى اختلفت كلماتهم وليس بمعنى اختلفت كلماتهم كما هو احد معاني
 الاضطراب لعدم اختار قول السلف والاولى ان يقال اضطرب
 اقوالهم الى ثلثة حتى يتعين وجه قوله ولتعم من لها في ثلثة وانما بعد
 لم يتبين تحفاء وجه قوله من يله بفرقة اخرى اي مجعولا زيلها فريد
 اخرى وكانت مسخرت والافالم تجد التزيل بهذا المعنى في اللغة لبيان
 انه هل يجب ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه
 اي بلفظ الموضوع له ام لا الفريفة الاولى ذهب السلف الى ان
 تقدم السكاكي وهو في اللغة كل من تقدمك من اباكك وارق بالث
 وكانت سمي اهل العلم الماضية سلفا لانهم ابااء العلم الى ان الاستعارة
 بالكناية لفظ المشبه المستعار للتشبيه في النفس المرموز اليه بذكر
 لازمه من غير تقدير في نظم الكلام وذكر اللزوم في نسخة على قصص ومن

لا بد من ان لا يشبه
 على كناية عن انقلاب
 قول السلف في الاستعارة
 بلفظ

من عرض الكلام ولا بعد فيه عند من شاهد لا إشارة الى الحذف
العرضية وصدق بمحاشنها المرضية وهكذا المذهب الثالث الذي
جعلها التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بذكر لازم التشبيه
مبنى على جعل التشبيه عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام ووجه
تسميتها استعارة بالكناية او مكنتية اي استعارة لان الاسم
هو المجموع لا مجرد للكناية ظاهرة لانها استعارة بالمعنى المصطلح
وملتبس بالكناية بمعنى اللفظ اي الحذف ولك ان تتجاوز اللفظ فقام
ومن وجوه ترجيح هذا المذهب ان الاستعارة هي اقرب الى الضبط
لان كلامها هو لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه وكفى بشاهد
لقوته انه الى ذهب صاحب الكشف لا الى غيره ولو احتمل الانفكاك
الطرف للقصر والتعريف من صاحب المذهب بصاحب الكشف
تنوير لثانته ولا يخفى ان ما سبق يستلزم كونه المختار على البغ
وجه واقفه والار بقوله وهو المختار القريب ويمكن ان يتعذر
ترك القريب بان المقصود انه مختار الجمود وفي القريب يتفاد
انه المختار بناء على الدليل المذكور وكثير من كلام السكاكي يميل
الى ان مذهب هذا حتى ذهب الشارح المحقق في شرح التلخيص الى ان
مذهب هذا وصرف عباراته الانشائية عن ذلك عن ظاهرها لكن

لكن اثنى ان عباراته اظهر في كون مذهب هذا قال القرينة
الثانية يشرع بظاهر كلام السكاكي بانها اي الاستعارة بالكناية لفظ
للتشبيه المستعمل في التشبيه بادعاء انه اي التشبيه عينه اي التشبيه
ولا خفاء في ان تسميتها استعارة بالكناية او مكنتية غير ظاهرة
وان سلم ظهور وجه كونه استعارة واختار من التسمية اليها
ليجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعلها اي جعل التسمية اي ما
جعل القوم تسمية قرينتها على عكس ما ذكر القوم في مثل نطقت
الحال من ان نطقت استعارة لدلت والحال قرينة ويرد عليه
اما من الرد او من الورد وان لفظ التشبيه لم يستعمل الا في معناه
فلا يكون استعارة او الاستعارة عنده مطلقا قسم المجاز وهذا
يراد على تفسيره الاستعارة بالكناية وهذه تشبيه قوته
لم يحجم حول دفعها احد بما يليق ان يصق اليه ونحن دفعنا
هافي رسالتنا المعمولة بالفارسية في الاستعارة وقوله
هو الظاهر وانه قد صرح بان نطقت مستعار لاور الوهمي
فيكون استعارة والاستعارة الاظهر انه بالضبط عطف
على نطقت في الفعل لا يكون الا تسمية فلزمه القول بالاستعارة
التسمية الى المكنتية عنها تقليدا للوقسام ونقريب الى الضبط

كما صرح به في الكلام نشر على ترتيب ألف **و ح** كما لا يراد أنك
لم تستغن بالرد عن اعتبار التبعية لأنك جعلت الفعل
استعارة للأمر وهي ليست ما ذكرته في الاستعارة الخيلية
وهذا البراد كما لم يذب عن الشككي ويمكن دفعه بوجهين
أحدهما أنه يفترض على القوم بأنهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية
لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لأنهم
يجعلون الاستعارة الخيلية إثبات لازم المشبه للمشب
مع استعماله في حقيقتها ولا يشعر كلامه بأنه بردها إلى الاستعارة
بالكناية والخيلية على مذهب بل من ينظر في كلامه يعرف أنه
كلام مع القوم وثانيهما أنه إنما جعل الاستعارة الخيلية ^{للصور}
الوهمية لتكون حقيفة اسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية
فلا أن يعدل عن القول لمصلحة الرد المذكور لأن النفع في أكثر
من رعاية نشة المناسبة في إطلاق الاستعارة ولا يخفى أن
المناصب محدث ردة التبعية أن يكون بعد تحقيق معنى الخيلية
عنده فإنه مبنى الردت عليه كما لا يخفى **الفريفة الثالثة** ذهب الخطيب
أي خطيب دمشق إلى أنها التشبيه المضمحل في النفس وروح لا وجه
لنسيانها استعارة وأن كان كونها كناية غير خفي وبقي ابضان

أن ذكر لازم المشبه بكما ير مز إلى التشبيه يرمز إلى الاستعارة
والاستعارة أبلغ فلا وجه للعدول عما حققه القوم من
الاستعارة وإذا عرفت الأقوال الثلاثة فاستمع ما قلنا تحقيق
رابع أرجوان يكون ممن ليس لما أعطاه مانع وهو أن الاستعارة
بالكناية من فروع التشبيه المقلوب فكما جعل المشبه مشبها به
مبالغة في كماله في وجه التشبيه حتى استحق أن يلحق به المشبه
كقول الشاعر بد الصباح كأن غمرته وجهه الخليفة حين يمدح
حيث شبه غرة الصباح بوجه الخليفة كذلك يستعار اسم
المشبه للمشب به فيكون غاية في المبالغة في كمال المشبه في وجه
الشبه كما في اظفار المنية فالمراد بالمنية البيع المخصوص
ويجعل الكلام كناية عن تحقيق الموت بالوربية فنشبت المنية
اظفارها بفلاون بمعنى نشبت البت اظفارها بكناية مودة
لأحالة وج لا يجوز في إضافة الاظفار إلى المنية ولا اشكال في
جعل المنية استعارة ووجه نسيانها استعارة بالكناية في
غاية الوضوح **الفريفة الرابعة** لا شبهة في أن المشبه في صورة
الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه كما في صورة
الاستعارة المصروفة وإنما الكلام في وجوب ذكره بلفظه الموضح

والحق عدم الوجوب بموازاة يشبه شئ بامر من ويستعمل لفظ
الحد فيه ويثبت له من لوازم الآخر شئ فقد اجتمع المصحة و
الكنية مثله قوله فاذا قهرها الله لباس الجوع والخوف يستفاد من
هذا البيان انه اختلف في جواز ذكر المشب بغير لفظ ولم نعثر
عليه بل قال الشاعر المحقق في شرح التلخيص الذي يلوح من كلام القو
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما نصريته والاخرى
مكنية فانه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من اثر
الضربة من حيث الاشتغال باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث
الكراهة بالطعم المز البئع فيكون استعارة مصححة نظرا الى الاول
ومكنية الى الثاني ويكون الاذاقة تخيلا وتحقيق ذلك البيان ان
الاستعارة بالكناية ان كانت تشبها مضر في النفس فلا مانع
من كون المشبه في التشبيه مذكورا مجازا وان كانت المشبه
للمرور الى المستعار للثبته فلا مانع ايضا في ذلك على ذكر المشبه
مجازا وان كانت المشبه المستعار للثبته به كما مذهب السكاكي
فصحة تدوير على صحة الاستعارة من المستعير فان صح
والافلا العقد الثالث في تحقيق رتبة الاستعارة بالكناية
وما تذكر زيادة عليها من ما دعى المشبه به في حقوق تلك مخالب

38
مخالب المشبه تشبعت بفادون فان المخالب فيه رتبة الاستعارة
وهو جمع مخالب بكسر الميم وفتح اللام اما بمعنى مظهر كل شيء طائرا
كان او ما تشبها وهو ما يصيد من الطيور والظفر لما لا يصيد و
ونشب كفرح بمعنى علق زيادة على القرينة وفيه خفاء الفريفة
الاولى ذهب السلف سوى صاحب الكشاف الى ان الامر الذي
اثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي
وانما المجاز في الاثبات بعم البيان التزيين والتخييل وليس كلام
السلف فيما راينا الا في التخييل وايضا لا يصح على عمومته قوله
ويستعمل استعارة تخيلية فيجب تخصيص الامر بما لا يتم الاستعارة
الا به وتسميته استعارة لانه استعير ذلك الاثبات من المشبه
للمشبه وتخييلية لا تخيل ثبوت المشبه ادعاء لقاده مع المشبه
وقوله انما المجاز في الاثبات اي في اثبات تلك الخاصة للمشبه وقع من
السلف بيانا لانه يستعمل مثل هذا المجاز مجازا في الاثبات ووجه
التسمية ليس موجبا للتسمية حتى يتجه ان الزائد على القرينة ايضا
يشتركها في كونها مستعارا تخيلا ويجوز بعدم انفكاك المشبه عنها
واليه ذهب الخطيب الفريفة الثانية يجوز صاحب الكشاف كونه
استعارة حقيقية في بعض المواد لا يلام المشبه كما قوله بنفوذ

عهد الله حيث استعمل الجمل للعهد على بيل الكتابة والنقض
 وابطاله قال صاحب الكشاف شاع استعمال النقض في ابطال
 العهد من حيث تسميته العهد بالجمل على بيل الاستعارة
 لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين قال الشارح المحقق
 للتحصيل واستغنى تامه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان
 تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة النقض
 لا بطلان العهد هذا كلامه فالقرينة مجرد التعبير عن ما ديم
 المشبه بما وضعه الماديم المشبه به ويجري ان يكون القرينة الخيلية
 باثبات النقض الحقيقي للعهد في الالة ايضا فعملها استعارة
 لا بطلان العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال فيشعر بان
 ما امكن ذلك لا يلتفت الى غيره ومن ههنا نشاء ما ذكره في
 القرينة الرابعة ولا يخفى ان قرينة ضعيفة يستبعد كونها معتبرة
 عند البلغاء فقول جمل ان يكون مراد صاحب الكشاف ان النقض
 بعد اثبات العهد كناية عن ابطاله كما ان تثبت محالب الميتة
 كناية عن الموت وان يكون مراده شاع استعمال النقض في مقا
 افاة ابطال العهد او في اظهرها ابطال العهد ولا يخفى ان
 جعل القرينة مطلقا التحصيل اقرب الى الضبط فخرده انبى بالاعتبار

بالاعتبار **الفريضة الثالثة** جواز السكاكي كونه مستعملا وانما ما رأينا
 ببيانهم ان السكاكي جعل الاستعارة الخيلية مستعملة في اروق
 توهمة الكلام تشبها بمعناه الحقيقي ولم يفرغ من غيره على نسبة
 الخجور اليه بان يكون مذهب الخجور دون الترجيح واليقين وتسمية
 استعارة وهو ظاهر خيلية لانه مما خيل به استعمال المشبه في
 المشبه به ولا يخفى انه نفس اي خروج عن سواء الطريق
 وانفراد عن كل رفيق وهو في السلوك لا يليق وذلك لان الحاجة
 هي جعل اللفظ تابع للمعنى فجعل المعنى تابع للفظ خرج عنها ما
 السكاكي عدل عما عليه طبع المعنى من اثبات المعنى الحقيقي للماديم
 المشبه به للمشب الى ان الكلام توهمة صورة وهمية واستعار لها
 لفظ الماديم للمشبه به ولا يرى داع اليه كما ترى سوى طلب استعمال
 لفظ الاستعارة المتعارفة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ذلك
الفريضة الرابعة المختار في قرينة الملكية ان اذ لم يكن للمشبه المذكور
 تابع يشبه راد في المشبه به اي تابع كان باقيا على معناه الحقيقي
 وقد عرفت منشأه وفي حيث يجوز ان يكون ذلك فيما اذا لم يكن
 فانه الذي دل عليه سوق عبارة الكشاف حيث قال شاع استعمال
 النقض في ابطال العهد ووجه ما ذكره ان الاولى رعاية اسم الاستعارة

يشترط استعمال لفظ راد في المشبه به في
 المشبه لا بما اذا لم

اذ لم يمنع جانب المعنى ويعارضه ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد
 اذ لم يكن كلفة اولى مع ان خلوص القرينة عن الضعف مطلقا
 يدعو اليه وكان اثباته لم استعارة خيالية لا توهم صورة
 بشرية اياه لم على ما هو مذهب السكاكي لانه تقتضى كمال المنة
 اي كفاءه مخالف المنة على معناه الحقيقي او كاثبات المخالفة للنية
 فذه على كل تقدير الى ما هو له اليك فعليك بالسداد عليك وان
 كان له تابع يشبه ذلك المرادف المذكور كان مستعار لذلك
 التابع على طريق التصريح به فالاحتمالات في قرينة الملكية عنده
 كون الجميع حقيقة والانقسام الى الاستعارة المصروفة والحقيقة
 وكون الجميع استعارة خيالية والانقسام الى الحقيقية والخيالية
 ولك ان تزيد انقسام الاحتمال بما حققناه لك غير مرة الى ان حصل
 لك الاستفاد فعلن بالاعراض عليك بالاقبال والحمد لله
 على كل حال **الفريدة الخامسة** كما يسمى ما زاد على قرينة المصروفة من
 ما يؤيد الترتيب موضوعا المفهوم مشترك بينهما وهو ما يلزم
 المستعار منه ويقترن الاستعارة او المفهوم مشترك بينهما وبين
 التثنية وهو ما يلزم المشبه ويقترن الاستعارة او التثنية بال
 المفهوم مشترك وبين التثنية والمجاز المرسل ايضا لان الاشتراك

في قوله ما يؤيد الترتيب
 موضوعا المفهوم مشترك بينهما
 وهو ما يلزم المستعار منه

الاشتراك خلاف الاصل لا يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا
 فلك تحصل ذلك المفهوم بسهولة مما القينا اليك ولا يخفى انه
 انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة لان ذكر ما يلزم المشبه به
 لا يصلح ان يكون قرينة للمصروفة حتى تحتاج الى تقييد جعل ترتيبيها
 بالزيادة على القرينة ولا يكفي في التقييد الزيادة على قرينة الملكية بل لابد
 ان يكون زاد على قرينة الخيالية ايضا الا ان يقال المدخل في قرينة
 الخيالية لا يراد على قرينة الملكية فلو تفعل ولا يخفى ايضا ان الاشتراك
 بين المصروفة والملكية لا يخص الترتيب بل يشمل الترتيب ايضا بل
 الاشتراك بين التثنية والمجاز المرسل ايضا الا ان يقال التخصيص
 بمجموع اصحاح فاعرفه ولم نسيم خبرا فان حاسن الكلام ليس من
 نوابغ الاسماء ويجوز جعله ترتيبي الخيالية والاستعارة الحقيقية
 اما الاستعارة الحقيقية فظاهر وكذا الخيالية بناء على ما ذهب
 اليه السكاكي لان الخيالية مصروفة عنده واما الخيالية على مذهب
 السلف والخطيب فالون الترتيب يكون للمجاز العقلي ايضا بذكر
 ما يلزم ما هو له كما يكون للمجاز اللفظي المرسل بذكر ما يلزم
 المشبه به والاستعارة المصروفة كما سبق الاولى ترك قوله
 والاستعارة المصروفة او زيادة الملكية ايضا ووجه الفرق

بين ما يجعل قرينة الملكية ويجعل نفسه يقبلوا واستقارة
 حقيقة أو إثبات يقبلوا وبين ما يجعل ذاتا عليها وترتيبها
 قوة الاختصاص بالمشبهة فأيتهما أقوى اختصاصا وتعلقا به ونقد
 فهو القرينة وما سواه ترتيب يخص بيان الفرق بين القرينة
 والترتيب بالملكية لأنه لا التباس بين القرينة والترتيب في
 المصرفة كما اشترطنا إليه نعم يحتاج إلى الفرق بمثل ما ذكر بين القرينة
 والتجريد فأيتهما أشد اختصاصا بالمشبهة كان قرينة وما سواه
 تجريد والأظهر أن ما يخص به السامع أولا فهو القرينة
 وما سواه ترتيب ولكن أن يجعل الجميع
 قرينة في مقام شدة بالإيضاح
 الحمد لله على التمام والصلوة
 على سيد الأنعام
 وآله

